



وزارة التعليم و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

النفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه
الخليج السعودية نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

• إشراف الأستاذ:
بشير شايب

إعداد الطالب :
راهم علي

لجنة المناقشة

جامعة 20 أوت سكيكدة	أستاذة محاضرة- أ-	رئيسا و مقرا	براك صورية
جامعة 20 أوت سكيكدة	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا و مقرا	بشير شايب
جامعة 20 أوت سكيكدة	استاذ محاضر -أ-	مناقشا و مقرا	سالم حمزة

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر و عرفان

إنني أجد نفسي عاجز عن تقديم الشكر إلى الأستاذ الكريم

" بشير شايب "

نظرا لما أسداه لي من مساعدة و عناية و رعاية طيلة مدة إنجاز
المذكرة ،

أقدم إليه أسمى عبارات الشكر و العرفان كما أوجه الشكر إلى كل
الأساتذة في قسم العلوم السياسية الكرام الذين قدموا لي يد العون
و المساعدة.

تشكرا جزيلا لكل هؤلاء .

إهداء

اهدي هذا العمل إلى كل من الوالدين الكريمين
و إلى عمتي التي ساندتني طيلة مشوار الدراسة و علمتني الصبر
في الحياة .

و إلى جميع أفراد العائلة .

و إلى زملائي في قسم العلوم السياسية و إلى كل من ساندني من
الأصدقاء و الزملاء و الأساتذة
و إلى روح جدتي رحمها الله

على راهم

النفط:

إن كلمة نفط مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتا" وهي تعني القابلية للسيران، أما كلمة بترول فهي مشتقة من المصطلح اللاتيني بتروليوم (PETROLEUM) والذي ينقسم إلى مقطعين PETRA وتعني الصخر وOLEUM وتعني الزيت وبذلك كلمة بترول في العربية تعني الزيت الصخري، إضافة على الزيت الخام، تستعمل هذه الكلمة كذلك للإشارة إلى المنتجات المستخلصة من النفط عن طريق التكرير كوقود الطائرات أو الكيروسين وزيت الديزل الثقيل وزيت التشحيم، وبزيت السيارات، وزيت الإنارة...إلخ. وكلا المصطلحان يدلان على المادة الخام ولكن كلمة النفط هي الأكثر انتشارا للتعبير عن هذه المادة التي هي عبارة عن السائل المعدني المتواجد طبيعيا في باطن الأرض والذي يسمى بعد اشتهاره بالذهب الأسود.¹

ويعد النفط مادة وسلعة شديدة الحساسية لكونه عصب المدينة المعاصرة وذلك لارتباطه بالظروف السياسية والاقتصادية، وقد عرفه الإنسان منذ الحضارات القديمة إلا أن أهميته لم تبدأ إلا مع بروز فجر الثورة الصناعية وحاجة الإنسان لمصادر الطاقة، إذ تم حفر أول بئر في التاريخ الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859 بولاية بنسلفانيا، وقد بدأ تدفق البترول لأول مرة في 23 أوت 1859 بمعدل 25 برميل يوميا.²

ويعد النفط سلعة إستراتيجية لها خطورتها في وقت السلم والحروب على السواء فهو من أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول وعليه تستند قوة الدول وأمنها ومن خلال سيطرتها عليه تتحكم في الاقتصاد العالمي بأسره باعتباره مؤشرا حقيقيا لقياس تقدم الأمم وازدهارها ومن ما يمكن إدراك سب تزايد الصراع وتفاقم قوته خصوصا في العالم العربي والشرق الأوسط، وتتبع أهمية النفط الإستراتيجية هذه في حقيقتين أولاهما كونه مصدر للطاقة وثانيها لأنه مادة خام أساسية لفروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية المختلفة. كما يمكن القول بأنه كان الحكم الفيصل في تقرير مصير كثير من الحروب والنزاعات وحسمها كالحربين العالميتين الأولى والثانية حيث إن امتلاك دول الحلفاء لمنابع النفط وسيطرتها عليها لعب دورا كبيرا في ترجيح كفة الحرب لصالحها على حساب ألمانيا وحلفائها الذين افتقدوا لهذا المورد وأهم منابعه وهنا نستشهد بقول قائد الجيش الألماني "لودندورف" أثناء الحرب العالمية الأولى "لو لم يكن النفط في حوزة الحلفاء لما استطاعوا الانتصار، وحاجتنا إلى النفط بمختلف مشتقاته وموارده كانت من أهم العوامل في خسارتنا الحرب".³

ويعد النفط شريانا من شرايين الحياة الاقتصادية في عالمنا المعاصر إذ يذهب تقرير آفاق الطاقة الدولية لعام 2010 الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن الاستهلاك العالمي من المشتقات النفطية سيزيد من 86.1 مليون برميل في عام 2007 إلى 92.1 مليون برميل في عام 2020 و103 مليون برميل في عام 2030 و110 مليون برميل في عام 2035. وهنا في الجدول التالي نستعرض

1- محمد ختاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دمشق، سوريا، دار مؤسسة رسلان، 2010، ص 5.
2- حنان أحميس، النفط العربي نقلا عن: www.Alwattanvoice.com تاريخ الدخول: 2018/07/25
3- محمد أزهر سعيد سماك، عبد المنعم عبد الوهاب، محمد أمين آزاد، جغرافيا النفط والطاقة (جامعة الموصل، 1981)، صص 63-64.

حاجات العالم وتغطيتها من النفط للسنوات 2010 و2019 و2020 و2025 و2030 والإمدادات من دول الأوبك وخارجها حسب تقرير صادر عن منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) ومقرها فيينا.¹

مليون برميل يوميا					
2030	2025	2020	2015	2010	
105.5	100.9	92.2	91.0	85.5	حاجة العلم من النفط
57.5	57.5	55.7	53.9	51.5	إمدادات دول خارج أوبك
38.7	36.0	33.2	30.8	29.3	إمدادات دول الأوبك

الشكل رقم 1: حاجات العالم وتغطيتها من النفط ص 2.72

المصدر: Organization of the petroleum exporting countries, world oil outlook 2010 (Vienna :OPEC, 2010) p10.

وحسب التوزيع الجغرافي للاحتياطي العالمي فهو غير متساو، وفي هذا الصدد يصنف الدكتور حافظ برجاس هذه الدول كالتالي: هناك 137 دولة فقيرة بالنفط لا يشكل احتياطها شيئا يذكر، بينما هناك 32 دولة غنية بالنفط تملك فيما بينها حوالي 1000 مليار من الاحتياطي النفطي المؤكد والقابل للزيادة. وفي طليعة هذه الدول الغنية تأتي دول منظمة أوبك التي بلغ مجموع احتياطاتها آنذاك أي في سنة 1993: 772.1 مليار برميل وأهمها:

- السعودية: 257.8 مليار
 - العراق: 100 مليار
 - الكويت: 94 مليار
 - إيران: 92 مليار
 - الإمارات العربية المتحدة: 98.1 مليار
 - وبقية دول الأوبك الآخرين (نيجيريا، ليبيا، الجزائر، فنزويلا، قطر، إندونيسيا): 234.7 مليار برميل.³
- وتوضح بعض الأرقام في دليل نشر حول البترول والغاز ما يلي عن مجموع الدول أو القارات التي تمتلك احتياطي النفط:

- الشرق الأوسط: 1979.7 مليون قدم مكعب.
- آسيا ودول المحيط الهادي: 445.4 مليون قدم مكعب.
- الاتحاد السوفياتي ودول الشرق سابقا: 1964.2 مليون قدم مكعب.
- إفريقيا: 918.2 مليون قدم مكعب.
- أمريكا الشمالية: 255.8 مليون قدم مكعب.
- أمريكا الجنوبية: 250.1 مليون قدم مكعب.

1- عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2014)، ص 70.

2- عمرو عبد العاطي، المرجع نفسه، ص 72.

3- محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 44.

- أوروبا الغربية (بما فيها النرويج): 191.6 مليون قدم مكعب.¹
وحول المستقبلية للطلب على النفط فقد توقع المختصون في شؤون النفط زيادات كبيرة في إمدادات الطاقة نظرا للنمو السريع للاقتصاد العالمي، وحسب "ألان كيللي" رئيس اللجنة التنسيقية في المجلس الوطني الأمريكي للبتترول في تقرير تناول مستقبل النفط في ظل وجود موارد الطاقة العالمية أنه لا بد من التوسع في كل مصادر الطاقة الاقتصادية لمقابلة الطلب بما في ذلك الفحم والطاقة النووية والمصادر المتجددة والنفط والغاز من المصادر غير التقليدية، وأضاف كيللي أن نتائج الدراسات التي أعدها المجلس الوطني الأمريكي للبتترول بطلب من وزارة الطاقة الأمريكية لدراسة مستقبل النفط والغاز إلى سنة 2030 حيث أشرت الدراسة إلى أن وفرة المخزون يكفي لتلبية الحاجة المتزايدة إليه والتي قدرتها الإستشرافات المستقبلية للطاقة خلال فترة الدراسة.²

الاحتياطي النفطي:

لقد أدى تغير قوى العرض والطلب³ لسوق النفط خلال فترة السبعينات إلى ظهور مفهوم الاحتياطي النفطي وهو ذلك الجزء من كمية النفط المخزنة والموجودة في باطن الأرض والقابلة للاستخلاص من مكامن النفط المقدره باحتمالية معينة تدرج من احتياطات مثبتة أو مؤكدة وينقسم الاحتياطي النفطي إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- 1- الاحتياطي الثابت أو المؤكد الوجود (Proved Reserve)⁴: يعني الكميات النفطية الموجودة في باطن الأرض وعرف تواجدها عن طريق حفر الآبار النفطية والممكن استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج القديمة والمتوفرة وبصورة اقتصادية حيث تصل نسبة الاحتمال إلى 90%.
- 2- الاحتياطي المرجح (Probable Reserves): وهي الكميات التي يمكن الحصول عليها من المكامن المجاورة لمكامن تم تطويرها، ويشير هذا النوع من الاحتياطي إلى كونه ثابت الوجود ومعروفا من الناحية الفنية إلا أنه غير معروف من ناحية تكاليف إنتاجه وتنفـقـصه بعض المعلومات الجيولوجية التي تجعله في مصاف الاحتياطات المؤكدة ويقدر احتمالـه بـ 50%.
- 3- الاحتياطي المحتمل أو المتوقع (Possible Reserves): وهي كميات النفط المتوقع استخلاصها من المكامن التي لم يجر تطويرها فهذا النوع يقضي بوجود النفط إلا أنه غير معروف من الناحية الكمية ولا من الناحية الاقتصادية وبذلك يوصف بكونه احتياطيا غير دقي حيث يقدر احتمالـه بـ 10%.⁵

الكارتل النفطي:

1- محمد ختاري، المرجع نفسه، ص 45.
2- محمد ختاري، مرجع سابق، ص 92.
3- أمينة مخلفي، محاضرات حول الاقتصاد البترولي، (اقتصاد النفط، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014)، ص 01.
4- أمينة مخلفي، المرجع نفسه، ص 42.
5- أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 43.

يشير مصطلح الكارتل (Cartel) وهو مشتق من كلمة (charta) اللاتينية التي تعني ميثاق أو وثيقة وهو بمثابة ميثاق أو حلف احتكاري بين عدة منشآت والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين منشآت لكن يظل بعضها مستقلا عن بعض رغم وجود اتفاق يلزمها جميعا بالفعل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها وتتعهد المنشآت الأعضاء بالعمل على تقاسم الأسواق أو على الأقل تحديد كمية المنتجات أو أسعار البيع أو عليها كلها وقد يكون الكارتل دوليا ويكون مجال عمله الأسواق الدولية كما هو الحال للكارتل النفطي الذي يضم عدة شركات تتحالف بعضها مع بعض للسيطرة على السوق العالمية للنفط بتحكمها في الأسعار زيادة أو نقصانا.

كما أنه لا يتم هذا الكارتل إلا بين المنشآت الكبرى المتقاربة الأحكام والتي تنتج المنتجات نفسها.¹

السياسة الخارجية:

إن مصطلح السياسة الخارجية يتميز بتعدد مفاهيمه وتعقيدها وقد اختلف الباحثون في تعريف السياسة الخارجية وطبيعتها ولحد الآن لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية وهنا نستعرض أبرز التعريفات الواردة إزاءها إذ نرى أن "كورت" يقدم لنا تعريف للسياسة الخارجية بأنها: "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى إنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب ويضيف كورت في تعريفه للسياسة الخارجية قائلا: "بكلمات أخرى إنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى."²

وجوهر السياسة الخارجية يعني القدرة والصلاحية على جعل الآخرين ينفذون ما تريده وقد تحددت بالنسبة للمجتمع السياسي مجموعة من الأهداف لا تقتصر على الدفاع عن الدولة فقط، وإنما تطويع إرادة الآخرين إن كان بالإكراه أو الإقناع.

كما يعرف باتينا بوتر السياسة الخارجية بأنها: "الحوافز والغايات الوطنية المراد تحقيقها عبر وزارة الخارجية."³

1- خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية - العربية (دراسة حالة الجزائر (1990-2014) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية (جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).

2- أحمد نوري النعيمي، (عملية صنع القرار السياسية الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، عمان، ط1، 2012)، ص 25.

3- أمينة قاسم، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات دولية، 2015.

أما السفير ليون نويل فقد عرفها بأنها: "فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى" في حين مودلسكي يرى في تعريفه بأنها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات".¹

أما الباحثان فيرنس وريتشارد سنايدر فإنها عرفا السياسة الخارجية بأنها: "منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل".²

وحسب هذه التعاريف فإن السياسة الخارجية هي عبارة عن سلوكيات وتوجهات صانعي القرار في السياسة الخارجية للدول وليست تعبيراً محدداً عن مصالح الدول ورؤيتها للنظام الدولي بل هي مزيج من مصالح وتصورات قد تكون أو لا تكون متداخلة، ولهذا تفهم السياسة الخارجية أحيانا بأنها مجرد رصد لسلوكيات الدول وأبعاد أخرى كالإستراتيجيات.

أما تعريف الدكتور حامد ربيع فيقول بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية".³

أما روزنو فيعرفها بأنها: "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".⁴ كما أن السياسة الخارجية تتميز بعدة خصائص أهمها:

الطابع الوحدوي والرسمي لكونها صادرة عن الممثلين الرسميين للدولة والبرنامج العلني بالإضافة إلى البرنامج الاختياري.

1- أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، صص 25، 26.
2- أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 26.
3- محمد السيد سليم، (تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص 07.
4- أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 27.

يشهد العالم الكثير من الأحداث والاضطرابات وخاصة الصراع على الموارد الطبيعية ويعد النفط مادة وسلعة شديدة الحساسية نظرا لارتباطه بالظروف السياسية والاقتصادية وكونه مصدرا أساسيا من مصادر الطاقة فهو يتأثر بأي طارئ، وهو سلعة إستراتيجية لها أهميتها في وقت الحرب والسلام لذا فقد أصبح محط صراع بين القوى الكبرى بغرض حيازته والسيطرة على أهم منابعه وتحويلها إلى مجال حيوي، ومما يزيد من أهميته هو تركز أهم احتياطاته الضخمة في مناطق معينة من العالم وإذا تكلمنا عن القوى العظمى وعلاقتها بالنفط.

ونظرا لأهمية النفط لدى كبار العالم كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي وغيرهم من القوى الاقتصادية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أهم من ربط إستراتيجيته النفطية بشكل أوثق مع أهدافه السياسية والإستراتيجية وليس ببعيد عنا ربط عملة الدولار بالنفط كون هذا الأخير من أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة تجاه الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي .

لذلك ومنذ اهتمام الشركات النفطية الأمريكية بهذه المنطقة وجد حرص لدى صانع القرار الأمريكي بتعزيز التواجد الأمريكي فيها على الصعيد السياسي والاقتصادية والعسكرية عبر تعزيز العلاقة مع أهم دولها كالعربية السعودية وذلك لحاجة أمريكا لهذا المورد منذ الحرب العالمية الثانية حيث أن النقص في الاحتياطيات الأمريكية إضافة إلى كون واشنطن أصبحت مركز النظام الدولي الجديد بعد الحرب ولوجود معظم المؤسسات الدولية على أراضيها ولقوتها السياسية والاقتصادية، المهيمنة قررت الولايات المتحدة جعل التحكم في منابع النفط في الخليج العربي جزءا من إستراتيجيتها وكانت السعودية هي بوابة الحضور الأمريكي في المنطقة نظرا لاحتياطاتها الضخمة.

أولاً: أهمية الدراسة:

يندرج هذا البحث ضمن مواضيع العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ويحظى بأهمية لدى الباحثين خصوصا أنه يخص أكبر قوة عالمية حاليا هي الولايات المتحدة الأمريكية وأهم مورد للطاقة وهو النفط.

ثانياً: أهداف الدراسة:

إن اختيارنا للموضوع كمجال للدراسة يعود إلى دوافع ذاتية وموضوعية

الأهداف الذاتية:

رغبة الباحث في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المحركة لها، إضافة إلى الميل إلى المواضيع ذات الأبعاد الإستراتيجية والاقتصادية.

الأهداف الموضوعية:

الرغبة في الإطلاع على العلاقات الأمريكية السعودية والتي تعد من أكثر العلاقات تشابكا على المستوى العالمي نظرا لارتباطها بفواعل رسمية وغير رسمية.
-اهمية النفط وارتباطه بالمجالين الاقتصادي والسياسي .

ثالثا : الإشكالية الرئيسية:

ما الدور الذي يلعبه متغير النفط في تحديد السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج عامة والسعودية خاصة؟

كما نطرح التساؤلات التالية:

1. ما هي أهمية الخليج العربي في الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة على موارد الطاقة؟
2. كيف يؤثر اكتشاف النفط الصخري على العلاقات الأمريكية السعودية؟
3. ما أهمية النفط في السياسة الدولية؟

رابعا: الفرضية الرئيسية:

يحتل النفط دورا محوريا في صياغة إستراتيجية التفوق الأمريكي نظرا لما يوفره من ضمان واستمرار الريادة الأمريكية على حساب القوى الأخرى المنافسة في المنطقة.
كما نطرح مجموعة فرضيات:

1. يعد مبدأ كارتر سنة 1980م أساسا للتحرك الأمريكي في الخليج حيث ينص على التصدي لأية قوة أخرى تحاول السيطرة على المنطقة.
2. تخشى المملكة العربية السعودية من تأثر التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لتحول الأخيرة لتصدير النفط وبالتالي فك الارتباط القائم بين البلدين منذ 1945م.
3. قد يؤدي إكتفاء الولايات المتحدة الأمريكية من الطاقة إلى تغيير أولوياتها الخارجية.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الاعتبارات دفعتني لاعتماد هذا الموضوع كمذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. المبررات الذاتية:

اهتمامي الشخصي بموضوع النفط لما له من أهمية وتأثير واضح وجلي في العلاقات الدولية وجدته في أغلب قراءاتي واطلاعي على أهم أبرز موضوعات علم السياسة وثانيا لاهتمامي بالسياسة الخارجية الأمريكية ومدى مرونتها وكونها الدولة الرائدة في النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن.

المبررات العلمية :

نظرا لكوني طالب علوم سياسية تخصص علاقات دولية فإن فهم السياسات الخارجية نظريا وعمليا يعد أهم نقطة نحو تكوين تصورات ووجهات نظر أكثر عقلانية وشمولية للواقع الدولي لأن العالم تشكله في المقام الأول سياسات خارجية لدول فاعلة في النظام العالمي.

المبررات الموضوعية:

لأن منطقة الخليج العربي بأهميتها الحيوية لا تزال منطقة ذات حجم وثقل في إستراتيجيات الدول الكبرى خصوصا تجاه مورد النفط والذي يعد شريان الحياة للاقتصاد العالمي.

سادسا: حدود الدراسة:

-الحدود الزمنية: تركز الحدود الزمنية للدراسة على مدى تأثير السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداياتها بسياسات الطاقة وخاصة النفط والدور الذي لعبه هذا الأخير في تحديد العلاقات الأمريكية مع بلدان الخليج العربي منذ بروز شركات النفط الكبرى وتوظيفها من قبل الحكومات الأمريكية المتعاقبة لفرض هيمنتها على العالم ويتطرق امتداد الدراسة منذ اكتشاف النفط في بدايات القرن العشرين في الجزيرة العربية وصولا الى التحالف الأمريكي السعودي .

-الحدود المكانية: نركز في دراستنا على الارتباط الأمريكي خاصة على مستوى الإمدادات النفطية بمجال حيوي يضم دول الخليج العربي ومدى تأثير هذا الارتباط بالمتغيرات الاقليمية والدولية .

سابعاً: المناهج المتبعة : انطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة الذي حاولنا من خلاله معالجة اهمية النفط في السياسة الخارجية الامريكية واعتمدنا في ذلك على عدة مناهج رئيسية هي :
1- المنهج التاريخي : من خلال الوقوف على تاريخ اكتشاف النفط في العالم وخاصة في منطقة الخليج العربي بالتحديد واهمية هذا المورد في المراحل التي مرت بها العلاقات الامريكية السعودية وكذلك قمنا من خلال هذا المنهج بعملية تحليل الاحداث وتتبع مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية .

2- منهج دراسة الحالة : حيث عمدنا في دراستنا بالتركيز على جزئية اهمية مورد النفط في تحديد التوجهات الأمريكية نحو العربية السعودية والتي كانت موضع دراسة الحالة وهذا المنهج يقوم في الأساس على عملية جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الاحاطة بها وتحديد العلاقة بين اجرائها .

3- منهج اتخاذ القرار وهو يشير باعتبار ان اختيار البدائل التي تحدد طبيعة السياسات هي من اختيار النخبة القيادية وصانع القرار في الولايات المتحدة .

4- منهج التحليل النظمي وينصرف هذا المقترح إلى دراسة المدخلات والمخرجات وهنا باعتبار النفط يمثل واحداً من أهم المدخلات في صناعة القرار السياسي الأمريكي ومخرجاته هي السياسة الأمريكية على أرض الواقع.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1. تناول رائد رفيق الرحية في دراسة أعدت لنيل الماجستير في الاقتصاد بجامعة دمشق بعنوان: البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الامريكي وانعكاساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط، دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990-2010م. وقد تطرقت إلى أهم دوافع والمحفزات التي ترسم السياسة الخارجية الأمريكية وهي كالاتي:

- ضمان أمن إسرائيل

- الحيلولة دون ظهور أقطاب منافسة

- السيطرة على إمدادات وأسواق النفط والطاقة عالمياً.

وركزت الدراسة على دور جماعات المصالح في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية. 2. تناول مايكل كلير في كتابه الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية حيث ركز في الفصل الأول على الثروة، الموارد، القوة، والمعالم المتغيرة للأمن العالمي. أما في الفصل الثاني فقد ركز على جغرافيا النفط وأهم المناطق الغنية بالموارد حول العالم والتي قد تؤدي إلى اندلاع صراعات ونزاعات مسلحة. وفي الفصل الثالث فقد تحدث عن الصراع في منطقة الخليج وأهمية مخزونات النفط السعودية للولايات المتحدة.

3. تناولت تغاريد أنور الجويلي في رسالة مقدمة في استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في جامعة القاهرة بعنوان النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية (2006-1990م) وخلال دراستها قامت بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول حيث تطرقت لمفهوم أمن الطاقة كإطار نظري وعرضت الأهمية الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة. أم في الفصل الثاني فقد تناولت أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النفط وأدوات تنفيذ هذه السياسة. ويتعرض الفصل الأخير من الدراسة إلى دراسة حالة المملكة العربية السعودية من حيث متغير النفط في السياسة الخارجية تجاهها قبل أحداث 11 سبتمبر وبعدها حتى 2006.

4. دراسة لحافظ برجاس في كتاب بعنوان الصراع الدولي على النفط العربي ويبرز خلال الدراسة تاريخ المنطقة العربية التي شهدت صراعات دولية وتنافساً بين القوى الكبرى وأسباب ذلك التنافس والصراع وتتمثل في الأهمية الجيوسياسية والثروة النفطية ويبرز الكاتب موقع النفط العربي في الصراع الدولي.

تاسعا : صعوبات الدراسة :

من خلال قيامنا بهذه الدراسة اعترضتنا جملة من الصعوبات والعقبات أهمها :

- 1- طبيعة الموضوع الذي يجمع بين الطابع الاقتصادي والسياسي وبالتالي فهو يصعب تحديد مجال الدراسة فيه
- 2- ضيق الوقت من أجل القيام بدراسة الموضوع

عاشرا : تقسيم الدراسة :

مقدمة

للإجابة على الإشكالية المطروحة جاءت دراستنا في فصلين مكملين لبعضهما البعض يسبقهما فصل مفاهيمي تطرقنا فيه الي تحديد مفاهيم مركزية في الدراسة والمتمثلة في النفط وبعض المفاهيم المرتبطة به اضافة الى تعريف السياسة الخارجية اما الفضول فجاءت كالتالي : الفصل الاول تعرضنا فيه الي السياسة الخارجية الامريكية وتوجهاتها واهمية النفط لدى صناع القرار الامريكيين وكذلك دور الجماعات الضاغطة وخاصة الشركات النفطية وقد شمل هذا الفصل ثلاثة مباحث تطرقنا فيها الى التطور التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية ثم الى سياسات الطاقة المتبعة من قبل الحكومات الامريكية وصولا الى العوامل المساهمة في صنع السياسة الامريكية اتجاه النفط .

-الفصل الثاني : عبارة عن دراسة حالة تعرضنا فيه لأهمية منطقة الخليج العربي في استراتيجية الولايات المتحدة مع التركيز اكثر على العلاقات الامريكية مع السعودية اهم بلد نفطي غلى مستوى المنطقة العربية وذلك على مرحلتين قبل ازمة الحظر النفطي سنة 1973 وبعدها .

الفصل الأول

الفصل الأول: متغير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية

إن النفط يلعب دورا مهما وبارزا في تحديد توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إذ طالما كان عصب الآلة الصناعية الأمريكية حيث يبلغ نصيب المواطن الأمريكي من النفط عشرة أضعاف نظيره في أي بقعة من العامل وحسب قول رئيس لوزراء الفرنسي إبان الحرب العالمية الأولى جورج كليمنصو: "إن النفط ضروري كالدّم" ونظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى عالميا وأكبر اقتصاد في العالم فإن حاجتها لضمان تدفق النفط يفرض عليها وضعه ضمن أولويات سياستها الخارجية، إذ أصبح ضمان أمن الطاقة هدفا تسعى السياسات الأمريكية كلها جمهورية كانت أم ديمقراطية لتحقيقه دون إغفال وجود جماعات ضغط تمثل اللوبي النفطي وتلعب دورا هاما في توجيه السياسات الأمريكية في المناطق الغنية بالنفط. وعليه نحن نستعرض في الفصل التالي ومن خلال ثلاث مباحث كل من السياسة الخارجية الأمريكية وتطورها وصولا إلى أهمية النفط لدى صانع القرار الأمريكي وإلى القواعد المساهمة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النفط.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية قطبا دوليا مهما في عالمنا إذ أنها القوة الأولى عالميا على مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة وقد مرت سياستها الخارجية بمراحل مختلفة منذ استقلالها سنة 1783 بدءا بمبدأ مونرو 1823 الذي أرسى دعائم العزلة مرورا بتدخلها في الحرب العالمية الأولى وحتى حادثة بيرل هاربور 1941 والتي أنهت سياسة العزلة الأمريكية، حيث بدأت تنخرط ومنذ ذلك الحين في الشؤون الدولية كلاعب رئيسي له مصالح في جميع أنحاء العالم سياسية كانت أو اقتصادية، وقد تطورت سياستها الخارجية منذ ذلك الحين وفق تفاعلات وعوامل لكن ابرز ما يحكم نهج السياسة الخارجية للولايات المتحدة هو العامل البراغماتي الذي يهدف للحفاظ على المصالح الأمريكية في أي منطقة من العالم، كما تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الأول

مجموعة من المؤسسات الرسمية بالإضافة إلى الفواعل غير الرسمية كاللوبيات وجماعات الضغط بالإضافة إلى التيارات السياسية المتمثلة في الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الأمريكية

كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعمرات خاضعة للاستعمار البريطاني وهي عبارة عن 13 مستعمرة خاضعة للتاج البريطاني على الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية وقد أعلنت في 4 جويلية 1776 استقلالها عن بريطانيا العظمى لتبدأ حرب استقلالها التي انتهت في 1783 بتوقيع معاهدة باريس. وقد مرت السياسة الخارجية الأمريكية منذ ذلك الحين بعدة مراحل وتطورات والتي نتطرق إليها كالآتي:

أولاً: سياسة العزلة: 1776 – 1914م:

شهدت هذه المرحلة بناء دولة الولايات المتحدة الأمريكية وقد تأثرت خلالها السياسة الخارجية الأمريكية بالمفاهيم الموروثة عن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة لعل أبرز جذور السياسة الخارجية الأمريكية هو فكرة العزلة والتي تأثرت بعوامل عدة أبرزها الانفصال الجغرافي والانفصال الروحي الفلسفي والخصائص السياسية والإيديولوجية الأساسية المميزة للأمة الأمريكية ونظراً لحدثة نشأة الدولة الأمريكية فهي لم تتورط في حروب خارجية أو تكون مصدر تهديد لدول أخرى، إذ انصرف القادة الأمريكيون إلى التركيز على بناء دولة قادرة على الدفاع عن أراضيها وحماية شعبها،¹ إذ كان جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة دعا إلى فكرة العزلة غير أن العزلة كما أوضح لم تكن عدم الاهتمام بالشؤون الأوروبية حيث قبل الرئيس واشنطن بفكرة التحالف المؤقت مع دول أخرى إلا أنه انتقد سياسة الأحلاف الدائمة في خطابه الوداعي سنة 1796 عندما وصف الانعزالية لأنها أكبر قاعدة للتعامل مع الأمم الخارجية.²

وقد لعب الوضع الجغرافي دوراً مهماً في اتخاذ الولايات المتحدة سياسة العزلة لفترة طويلة من تاريخها وذلك لانفصالها الجغرافي ووقوعها بين المحيطين الهندي والهادي، وقد أتح لها ذلك في نفس الوقت الانصراف لبناء قوتها الاقتصادية واحتلال مركز مرموق في نصف الكرة الغربي ومن مزايا سياسة العزلة أنها لم تكن في حاجة إلى تخصيص جزء كبير من مواردها للإنفاق على الدفاع، إلا سيطرة مبدأ العزلة لم يمنع الولايات المتحدة في جوارها القريب المتمثل في أمريكا اللاتينية وقد برز هذا التدخل مع مبدأ مونرو والذي أصدره الرئيس الأمريكي جيمس مونرو في 02 ديسمبر 1823 عندما رفع شعار "أمريكا للأمريكيين" والذي ظل عماد السياسة الخارجية الأمريكية لفترة طويلة، حيث رفض تدخل الدول الأوروبية في شؤون أمريكا اللاتينية وبلغ أوجه خلال الحرب الأمريكية – الإسبانية سنة 1898م ويمكن القول أن الأمريكيين تمكنوا خلال هذه الفترة من تعزيز وبناء نظامهم الداخلي على الصعد السياسية

1- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية (جامعة تمبل الولايات المتحدة الأمريكية)، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم (الرياض، المملكة العربية السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989)، ص 95.
2- مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، (ترجمة حسين حيدر، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ط1، 2006)، ص 14.

الفصل الأول

والاقتصادية. حيث أن أصحاب التوجه الانعزالي يؤمنون بضرورة تخصيص الموارد الذاتية لحماية القيم الأمريكية والاهتمام بالتنمية الداخلية ومشاريع البنية التحتية.¹

ثانياً: مرحلة الحربين العالميتين 1914-1945م

لقد كانت الحرب العالمية الأولى البادرة الأولى التي شهدت على تحول في سمات السياسة الخارجية الأمريكية إذ أن صناع القرار الأمريكيين اعتبروها في البداية حرباً أوروبية لا مصلحة لهم في التورط فيها وأخذوا مبدأ الحياد وكان حيادها ذا طابع اقتصادي إلا أن الرئيس وودرو ويلسون عرض وساطته لتحقيق السلام،² والذي يعد مؤشراً للخروج من العزلة والتدخل في شؤون القارة الأوروبية وبعد ذلك في 02 أبريل 1917م دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب بريطانيا وفرنسا وقد ساهم التدخل الأمريكي في تحقيق النصر لصالح الحلفاء، وقد حاول الرئيس ويلسون تبرير التورط الأمريكي من خلال تقديم حجج قانونية وأخلاقية من قبيل نشر السلام وأن هذه الحرب ستكون آخر الحروب وستجعل العالم أكثر أماناً وأيضاً يهدف نشر الديمقراطية وذلك خلال خطاب الرئيس ويلسون وإعلانه عن مبادئه الأربعة عشر في 08 جانفي 1918م وتضمنت مفاهيم جديدة في السياسة الدولية حيث نصت على الدبلوماسية العلنية وحرية التجارة وحق تقرير المصير لشعوب المستعمرات وإنشاء منظمة دولية،³ وقد ظهر تبرير ويلسون أثناء إنشاء عصبة الأمم 1919م، ورغم كون هذا الأخير لعب دوراً مهماً في تشكيلها إلا أن الكونغرس الأمريكي رفض الانضمام إليها وهو ما أدى إلى عودة الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة خلال العشرينات حتى الثلاثينات وانتخاب فرانكلين روزفلت الذي بدأت خلال عهده مسارات الخروج من سياسة العزلة نهائياً،⁴ إذ مثل اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939م بداياتها حيث لم تتدخل الولايات المتحدة في الحرب بشكل مباشر رغم استعداداتها للحرب إلى أن حادثة بيرل هاربر سنة 1941م والتي تعد فارقة في التاريخ الأمريكي لكون الهجوم الياباني شمل أراضي أمريكية وما ضمن استمالة الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب إلى جانب بريطانيا ودول الحلفاء وقد ساهم التدخل الأمريكي في الحرب العالمية الثانية في ترجيح كفة دول الحلفاء على حساب دول المحور وهو ما أعطى السياسة الخارجية الأمريكية دفعة قوية ومكانة مهمة على الساحة الدولية.⁵

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

ونقسمها إلى فترتين:

أ) فترة الحرب الباردة

- 1- لويد جنسن، المرجع السابق، 96.
- 2- مروان محمد حاج محمد، السياسة الخارجية الأمريكية، (الموسوعة السياسية، 2018/05/10 على الساعة 22:49 – Political-encyclopedia.org).
- 3- محمد السيد سليم، (تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصر: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2002)، ص 272.
- 4- لويد جنسن، مرجع سابق، ص 97.
- 5- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 468.

الفصل الأول

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية الأولى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخصوصا لاحتكارها السلاح النووي بعد هيروشيما وناكازاكي سنة 1945م وكطالك هيمنتها على المؤسسات الاقتصادية الدولية لكن بروز الاتحاد السوفياتي كقطب منتصر هو الآخر وزعامته للمعسكر الشيوعي أدى إلى ظهور بنية جديدة للنظام الدولي وبرزت سياسة الاستقطاب من خلال ما عرف بالحرب الباردة كتعبير عن الصراع الإيديولوجي الذي ميزها، وشهدت هذه الفترة انفتاحا للسياسة الأمريكية على العالم، حيث بدأت الولايات المتحدة مع بدايات الحرب الباردة بمنح مساعدات لتركيا واليونان عبر ما عرف بمبدأ ترومان حيث أصبح مبدأ في السياسة الخارجية الأمريكية بغرض التصدي للشيوعية والتي عرفت بسياسة الاحتواء والتي في إطارها ظهر مشروع مارشال سنة 1947م والذي يهدف لإعمار أوروبا وجعلها كمجال للتأثير الأمريكي،¹ كما تميزت هذه المرحلة بسياسة الرد الشامل وظهرت على يد وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" سنة 1954م هدفها حمل الخصم على الاستسلام وفرض أداة النصر عليه وكانت في مواجهة الاتحاد السوفياتي، والتي غالبا ما حضرت أمريكا نفسها لأي طارئ وهجوم محتمل، كما عرفت الفترة بين (1961 – 1969م) أقساما في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة مع حرب فيتنام بين ما يعرف بالصقور المدافعين عن التدخل الأمريكي والحمام الذين يرغبون في السلام، وفي الفترة (1969 – 1975م) استخدمت إدارة ريتشارد نيكسون الجمهورية سياسة الوفاق لتحقيق أهداف سياسة الاحتواء، أما في عهد إدارة جيمي كارتر والذي نص على استخدام القوة المسلحة للحفاظ على المصالح الأمريكية. أما في آخر مراحل الحرب الباردة ومع وصول رونالد ريغان فقد بدأت سياسة خارجية أمريكية جديدة بهدف مواجهة الاتحاد السوفياتي واستنزافه عبر سباق التسلح وبناء تحالفات إقليمية ودولية وكذلك نشر النموذج الأمريكي المتمثل في الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر، ورغم تعدد الآراء حول السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المرحلة إلى أنه وحسب جورج كينان فإن سياسة الاحتواء هي السبب الرئيس في نهاية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة.

ب) فترة ما بعد الحرب الباردة:

وهي مرحلة الهيمنة الأمريكية إذ شهدت تفكيك الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي وشهدت هذه الفترة انتشار التدخل العسكري الأمريكي حول العالم بدءا من حرب الخليج الثانية سنة 1991م وصولا إلى غزو العراق سنة 2003م مرورا بأحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب أفغانستان، وشهدت هذه الفترة الترويج للنموذج الليبرالي الأمريكي على نحو طاغ شمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وقد ظهر وضع دولي جديد عبر عنه أحد المحافظين الجدد

1- مروان محمد حاج محمد، مرجع سابق .

ويدعي كراوتمر Krauthmer بقوله: "إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أية فكرة عن التعامل معه".¹

المطلب الثاني: المقتربات النظرية للسياسية الخارجية الأمريكية

أولا: الواقعية الجديدة NEWREALISM:

تعتبر الواقعية الجديدة امتداد للواقعية الكلاسيكية المعتمدة أساسا على ثنائية القوة – المصلحة في تفسير العلاقات الدولية، فالأمة تحدد مصالحها بلغة القوة، كما أنها رفضت تماما اعتماد سياسة خارجية أخلاقية وقد ظهر هذا التيار على يد كراستروولت، في حين يرى كينيث وولتر أن مستوى التحليل الأساسي هو النظام الدولي أي بنية هذا النظام وتتميز هذه البنية بالفوضوية بسبب عدم وجود سلطة مركزية عليا تحمي الدول، أما توزيع القوة يعتبر حسب الواقعيين الجدد متغيرا مستقلا يتبعه تصرفات الدول كمتغير تابع وهكذا فهذا النظام الفوضوي يضع أمام الدول الفرص والقيود في بيئة تنافسية لا قواعد فيها تمنع استخدام القوة، وحسب طرح النيو واقعية فإنه على الولايات المتحدة أن تستغل ضعف الاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب الباردة وتنتهج سياسات أكثر عدوانية، لكنها على عكس ذلك دعت روسيا إلى الانضمام إلى المؤسسات متعددة الأطراف، يعودون ويقرون بأن القوى العظمى تحاول أن تمنع أي انفتاح قد يؤدي إلى ظهور دول عدوانية.

وحسب النيوواقعية فإن الدول لها نفس الأهداف لكنها تختلف في حجم القدرات المتوفرة لها ولتوزيع القدرات المتباين هو الذي يحد تركيبة النظام الدولي، وحسب كينيث والتر فالنظام ثنائي القطب يمنح الاستقرار أكثر من نظام تعدد الأقطاب حيث أن توازن القوى بين القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نجح في تجنب حرب عالمية، وقد ظهر داخل الواقعية الجديدة تياران وهما: "الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية وتركز كلاهما على فكرة أن الأمن هو الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية لكنهم يختلفون في كيفية تحقيق الأمن إذ أن الواقعية الهجومية ترغب في تبني إستراتيجيات التوسع والهجوم، ويعتقد روبرت جيلبين أن شن حرب وقائية ضد القوى المتصاعدة يعتبر أمرا ذا جاذبية وهذا ما أصبح في صلب السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 روج له صانعوا القرار الأمريكيون ويؤكد جون ميرشايمر أن الواقعيين الجدد يرون النظام الدولي كحلبة صراع حيث الدول تبحث عن استغلال بعضها البعض والعلاقات الدولية ليست في حالة حرب مستمرة لكنها في حالة منافسة شديدة على

1- هادي قبيسي، (السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين الواقعية والمحافظية الجديدة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2008)، ص 25.

الفصل الأول

الأمن، ويشدد الواقعيون الهجوميون على حد أقصى من القوة والتأثير والتوسع وفي هذا الصدد يقول فريد زكريا: "إن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة ولكن عندما ينبغي عليها ذلك".

أما في إطار الواقعية الدفاعية فأبرز منظريها اختلافوا على أهمية توزيع عوامل القدرة بالنسبة للدول حيث ركز كل من روبرت جيرفيس وبيوزانو غلاسبير وفان أفيرا على أهمية التقنية على المساعدة على زيادة حجم ودقة الاتصالات مما يسهل الحصول على المصادر الاقتصادية، بينما يركز كراسنير وولت على الأهمية الجغرافية والتي تعتبر عاملا مهما في حالة استخدام القوة العسكرية بالإضافة إلى إمكانية احتواء الكثير من المناطق على المواد الأولية.¹

ثانيا: الليبرالية الجديدة NEWLIBERALISM:

إن الليبرالية الجديدة كفلسفة سياسية تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر وظهر على يد مفكرين من أمثال إيمانويل كانط بالإضافة إلى الفكر الاقتصادي لأدم سميث، كما يعد الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون أحد أهم المساهمين في هذه المدرسة من خلال خطابه حول المبادئ الأربعة عشر في 08 جانفي 1918 وما جاء فيه: "يجب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام حرية التجارة بين الأمم أو خفضها بشكل كبير يجب تأسيس عصابة للأمم تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والتكامل الإقليمي للدول الكبيرة والصغيرة...".²

ويمكن اعتبار الليبرالية الأمريكية شمولية وذلك لكونها تدعو إلى تحرير المجال الاقتصادي من قبضة الدولة وجعل مهمتها تنحصر فقط في وضع إطار يسمح بحرية السوق والتبادل، وبرز تيار الليبرالية الجديدة مع بداية سبعينات القرن الماضي على خلفية أزمة 1973م ومثل أبرز روادها كل من جوزيف نلي وروبرت كيوهان وهي تسعى إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤسس نوع من التعاون وذلك بدعم المؤسسات الإقليمية والدولية، وتستند إلى مسلمة أن تصرف الدولة يعكس العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع العالمي وذلك بتأثير الاعتماد المتبادل.³

وحسب النيوليبرالية فإن الدول تسعى لتحقيق مكاسبها من خلال التعاون عكس النيواقعية في بيئة تتميز بالتنافس من خلال التعاون، فعقلانية الدول تحتم عليها رؤية مصالحها في سلوكها التعاوني مع الأطراف الأخرى ويرى دعاة هذه النظرية ومنهم فرانسيس فوكوياما أن السبيل الوحيد الذي تمارس به

1- ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008)، ص ص 24، 25، 26.

2- نورثن فريش، ريتشارد ستيفنسنز، (الفكر السياسي الأمريكي، ترجمة: هشام عبد الله، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص 250.

3- ميلود العطري، مرجع سابق، ص 28.

الفصل الأول

أمريكا قوتها وتأثيرها على العالم ليس بالقوة العسكرية ولكن بإعادة تشكيل المؤسسات العالمية خاصة الأمم المتحدة.¹

الثالثا: البنائية

يعتبر نيكولاس أنوف أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989م، وقد عرفت هذه الفترة ظهور مقاربات جديدة في نظرية العلاقات الدولية، وتركز البنائية في طرحهم على العوامل الثقافية إذ يقدم البنائيون منظور اجتماعي في طرحهم للسياسة العالمية مؤكدين على أولوية المعايير على البنى العادية، وقد ازداد عدد المهتمين بهذه النظرية وأصبح لها تأثير على مدرسة العلاقات الدولية، ويعكس السياق التاريخي الذي ظهرت فيه والظروف المرتبطة بتفكك الاتحاد السوفياتي وتفجر الحروب والنزاعات العرقية في مناطق عدة من العالم (رواندا، البوسنة، الشيشان) حيث أن الصراعات الداخلية أخذت طابعا عرقيا حيث استهدفت المحافظة على هوية الأقليات ومن جهة أخرى فإن بروز تأثير العولمة بشكل كبير زاد من مخاوف تهديد الخصوصيات الثقافية المحلية، حيث هنتغتون في كتابه "صدام الحضارات" أن مصدر الصراع مستقبلا سيكون تأثير العوامل الثقافية والحضارية.

والسياسة الخارجية الأمريكية حسب ستيفن كراسنر مدفوعة بالعقيدة الإيديولوجية أكثر من كونها مدفوعة بمصلحة وطنية محددة، ويؤكد أرنست ماي على الأهمية المركزية للثقافة والهوية عندما يقول "إن قضايا السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية التاريخية تضمنت سؤالا واحدا (من نحن)"، ويؤكد جوزيف ناي على دور القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة، فالقوة الناعمة هي القدرة على جلب الإلتباع والتقليد حيث تعتبر أكثر إقناعا بالحجة وتنشأ من القيم الأمريكية، وفي ضرورة نشر القيم الأمريكية نرى توافقا كبيرا بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وترى البنائية أن عدم استقرار السياسة الخارجية الأمريكية مرده أن المعايير والمذاهب التي تعمل أمريكا لأجلها غير معرفة سياسيا.²

المطلب الثالث: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

يتحكم في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من المؤسسات وتنقسم إلى مؤسسات رسمية وغير رسمية:

الفرع الأول: المؤسسات الرسمية

1- الرئيس:

إن أهمية دور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار تستمد من السلطات الواسعة الممنوحة له في الدستور الأمريكي حيث ينص على ما يلي: "الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية وله صلاحية تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة الكونغرس، كما يسهر على تطبيق القانون وبإمكانه الاعتراض على مشاريع القوانين، ودعوة

1- ميلود العطري، المرجع نفسه، ص 29.

2- ميلود العطري، مرجع سابق، ص 34.

الفصل الأول

الكونغرس إلى الاجتماع في دورة خاصة كما يخول له الدستور إبرام المعاهدات الدولية بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل، ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية¹.

وبموجب النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية ويتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية حيث يقول الأستاذ ستيفن واين المختص بشؤون الرئاسة: "عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية"². والرئيس يتولى منصبه عن طريق انتخاب الشعب له أربع لمدة سنوات وقد يعاد انتخابه لولاية ثانية، أما الشروط الواجب توفرها في مرشحي الرئاسة فلم يضم الدستور الأمريكي شروطا عديدة معقدة كما يوجد في هرم السلطة منصب نائب الرئيس، والرئيس يختار السياسة الخارجية ضمن عدة خيارات وبدائل تطرح عليها عدة مؤسسات منها المكتب التنفيذي الذي أنشأه روزفلت سنة 1939م ومجلس الأمن القومي بالإضافة إلى وكالة المخابرات المركزية³.

ويحق للرئيس كونه المحدد لبرنامج السياسة الخارجية إعلان استخدام القوة لحماية المصالح الأمريكية رغم أن سلطة إعلان الحرب تعود للكونغرس (قرار ترومان التدخل في كوريا 1950م)، وقد يفلت الرئيس من رقابة الكونغرس في لجوئه إلى تنفيذ اتفاقات تنفيذية بينه وبين دولة أجنبية كحالات المساعدات العسكرية والاقتصادية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة، ويقول والفر نورث مستشار ريغن للأمن القومي: "إن الدستور يمنح الرئيس السلطة اللازمة لاتخاذ كافة القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية"⁴.

2- وزارة الخارجية

تبرز وزارة الخارجية داخل الجهاز التنفيذي بكونها الجهاز الأكثر أهمية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد مؤسسة الرئاسة، حيث أن وزير الخارجية يلي رئيس الجمهورية في أهمية دوره في اتخاذ وصناعة القرار في السياسة ويسمى بـ سكرتير الدولة وهذا له معنى صحيح لأنه حسب النظام الرئاسي الأمريكي معاون الرئيس ويلعب وزير الخارجية دورا مهما جدا في توجيه السياسة الخارجية خاصة إذا كان الرئيس الأمريكي ليس ذو خبرة أو ليس مهتما كثيرا بالقضايا الخارجية، وهنا يصبح هو المحدد لسياستها الخارجية فقد لعب وزراء خارجية أمريكيون هذا الدور كجون فوستر دالاس في عهد

1- أمينة أسماء قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2- منصف شريف عادل، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: تحليل السياسة الخارجية، كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية، الجيلالي بونعامة، خميس ملبانة، جوان 2015)، ص 28.

3- أمينة أسماء قاسم، المرجع السابق، ص 22.

4- ميلود العطري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الفصل الأول

الرئيس أيزنهاور وذلك لأن أيزنهاور لم يكن مهتما بتفاصيل القرارات وخاصة القرارات الخارجية وكذلك لخبرة دالاس في هذا الميدان الذي يجيده كثيرا.¹

كما تعتبر وزارة الخارجية هي الهيئة الموكلة إليها مهمة السياسة الخارجية، تم إنشائها سنة 1789م في أول رئاسة للدولة وهي منظمة في شكل هرمي بيروقراطي يرأسها كاتب الدولة للشؤون الخارجية ووفق الاختصاصات ونظرا لانشغالها الواسعة وتعقدتها توجد وكالة نزع ومراقبة التسليح ووكالة للتنمية الدولية للمشاركة في المفاوضات مع الدول الأخرى كما تعد الجهاز الذي يتولى إدارة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدبلوماسي.²

3- وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"

يمثلها وزير الدفاع ولا يهم إن كان مدنيا أو عسكريا وهذه الوزارة تلعب دور المنظم والمخطط للقوات المسلحة الأمريكية وتم إنشائها بصورتها الحالية بموجب تعديلات قانون الأمن الوطني لسنة 1999م والتي منحت وزير الدفاع مسؤولية حق الإدارة والسلطة على هذه الوزارة التي تعمل على إعطاء النصح وتوفير المعلومات العسكرية وقدراتها الجوية لرئيس الدولة وتتوفر على عدة فروع اقتصادية وصناعية وثقافية وإعلامية وبالطبع عسكرية، فهي تلعب دورا مهما جدا خاصة أثناء الحروب يتمثل في حشد الرأي العام، وقد تضاعف دورها خاصة في مسائل الأمن القومي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، كما أنها تبقى تحت سلطة الرئيس لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة.³

4- مجلس الأمن القومي:

أنشئ بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة 1974م في عهد الرئيس ترومان الذي نص على إنشاء وكالة المخابرات المركزية، وإعادة تنظيم الأجهزة العسكرية وإنشاء وزارة موحدة للدفاع، وهيئة موحدة لرؤساء الأركان وهيئة القوات الجوية، دوره من استشاري يتمثل في تقديم النصائح لرئيس الدولة وهو من الأجهزة القريبة من الرئيس ويتكون من:

- رئيس الدولة: وهو رئيس المجلس نفسه
- نائب الرئيس
- وزير الخارجية
- وزير الدفاع

أما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي فهو يعمل كمدير تنفيذي للمجلس وظيفته الرئيسية جمع المسؤولين الكبار في الحكومة وتزويدهم بمعلومات متكاملة وشاملة تؤهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات

1- أمينة أسماء قاسم، مرجع سابق، ص 23.

2- المرجع نفسه، ص 24.

3- منصف شريف عادل، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الأول

الأمن القومي وقد يكون المجلس خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس.¹

5- وكالة الاستخبارات المركزية:

تم تشكيلها بعد الحرب العالمية الثانية عندما طلب الرئيس هاري ترومان أثناء جلسة مع الكونغرس الأمريكي في 18/09/1947م على تشكيل وكالة استخبارات فحصت الموافقة، وتعد من أهم الوكالات الأمريكية بالخارج وهي تقوم بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية من حيث جمع المعلومات النادرة ثم تحليلها وتقديمها غالبا لرئيس الجمهورية.

وتعتبر الاستخبارات المركزية عبارة عن جهاز ضخم يبلغ عدد موظفيها 61500 موظف مع ميزانية مليار دولار سنويا.²

6- الكونغرس الأمريكي:

تعود تسمية الكونغرس إلى المؤتمر الذي انعقد سنة 1776م في فيلادلفيا أعلن خلاله استقلال المستعمرات الثلاث عشر عن إنجلترا حيث أطلق على هذا المؤتمر تسمية الكونغرس ويتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

أ- **مجلس الشيوخ:** هو هيئة للتشاور ومهمة أعضائه بحث شؤون الأمة وتقديم النصح للرئيس ويتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق الهيئة التشريعية، حيث كان أول مجلس للشيوخ في 1789م ضم 22 عضوا فقط، وكانت بعدها إصلاحات في السبعينات بإلغاء سرية عمل اللجان وكسرت تقاليد الأقدمية والخبرة فصار هناك عدد كبير من الأعضاء يشارك في عملية صنع القرار فزاد ذلك من استقلالية عضو مجلس الشيوخ وقدرته على ممارسة دور مهم بصفته الفردية. يضم مجلس الشيوخ مائة عضو، كل ولاية يمثلها عضوين ويشترط في عضو مجلس الشيوخ سن الثلاثين من العمر على الأقل وأن يكون مقيما بالولاية التي انتخب فيها وتدوم مدة العضوية ستة سنوات تجدد 1/3 من الأعضاء كل سنتين ويرأس المجلس نائب الرئيس الذي ليس له حق التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات.

ب- **مجلس النواب:** يتكون من 435 عضوا يمثلون الشعب الأمريكي منتخبين لسنتين بنسبة عدد السكان تقريبا، وشروط الترشح بمجلس النواب أن يكون المترشح قد أكمل سن الخامسة والعشرين من عمره وأمضى مدة 07 سنوات على اكتساب الجنسية الأمريكية ومقيما بالدائرة الانتخابية.

1- رياض حمدوش، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012)، ص 122.
2- أمينة أسماء قاسم، مرجع سابق، ص 28.

الفصل الأول

- يستمد الكونغرس صلاحياته من الدستور الأمريكي وهو من أقوى السلطات التشريعية في العالم حيث يخول الدستور الأمريكي للكونغرس خمسة صلاحيات رئيسية هامة هي كالآتي:
- ❖ موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين على المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس.
 - ❖ موافقة مجلس الشيوخ على تعيينات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية.
 - ❖ الكونغرس هو المخول بصلاحيات إعلان الحرب "مادة سلطات الحرب WarPowerAct" رغم أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
 - ❖ يمتلك الكونغرس صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية
 - ❖ للكونغرس صلاحية الموافقة على الميزانية العامة المقترحة من الحكومة الفيدرالية.¹

الفرع الثاني: المؤسسات غير الرسمية

ويقصد بها المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الخارجية والداخلية، ومن أبرزها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الإعلام والرأي العام ومؤسسات الفكر أو ما يعرف بـ ThinkTank وهي كلها تمثل تأثيراً بالغ الأهمية في السياسة الخارجية الأمريكية.²

1- الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسية أبرز مساهم في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة ويتبين مدى قدرتها في التأثير في ذلك من حيث قوة مشاركتها وتأثيرها في الأجهزة الحكومية سواء كانت في السلطة أو في المعارضة، حيث يلعب كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي دوراً مهماً في توجيه السياسة الخارجية وأحياناً لا يوجد اختلاف بينهما في قضايا دولية مثل الصراع العربي الإسرائيلي أو مسألة الهيمنة الأمريكية على العالم.³

2- جماعات الضغط والمصالح:

ويقصد بها المنظمات غير الحكومية سواء كانت على شكل نقابات أو جمعيات ذات عضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي،⁴ ويطلق على جماعات الضغط مصطلح (Pressuregroup) أو اللوبي ويعرف اللوبي بأنه مجموعة الأفراد الذين يؤثرون في صنع القرار عن طريق مقابلة المسؤولين في مراكز صنع القرار، أما جماعات المصالح (Interestgroup) فيقصد بها مجموعة من الأفراد لهم مصلحة مشتركة محددة تختلف عن مصالح الأشخاص الآخرين، لذلك فإن أي شريحة أو طبقة في المجتمع تشكل من الناحية العملية جماعة مصلحة وتتنوع جماعات الضغط والمصالح في الولايات المتحدة من الجماعات المهتمة بالمجال

1- أمينة أسماء قاسم، مرجع سابق، ص 29.

2- المرجع نفسه، ص 30.

3- هالة أبو بكر السعودي، (السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م)، ص 170.

4- المرجع نفسه، 102.

الفصل الأول

النفطي (اللوبي النفطي) أو المجمع الصناعي العسكري والنخب المرتبطة به، أو ما يعرف باللوبي المؤيد لإسرائيل كاللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة AIPAC.¹

3- وسائل الإعلام والرأي العام:

يولي صناع القرار في الولايات المتحدة اهتماما بالغا بالرأي العام حيث يمثل مكانة كبيرة ويعتد أحد أهم مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات في السياسة الخارجية وذلك لرصد توجهات وانطباعات الرأي العام في القضايا المصيرية مثل حرب أفغانستان أو قرار عدم استخدام القوة في رواندا مثلا، وعموما غالبية الشعب الأمريكي يولي اهتماما أكبر بالسياسة الداخلية منه للسياسة الخارجية.² واهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية إنما هو يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي بدورها تنعكس على وضعه المعيشي، وفي الولايات المتحدة يلعب الرأي العام دورا مهما جدا في صنع السياسة الخارجية خاصة إذا مدعما لبرنامج الرئيس أما وسائل الإعلام فهي تمثل همزة وصل بين الرأي العام وصانع القرار وتتميز العلاقة في الولايات المتحدة بين صناع القرار ووسائل الإعلام بالحساسية الشديدة إذ لطالما لعبت هذه الأخيرة دورا كبيرا في نشر فضائح السياسة الخارجية وتعتبر فضيحة ووتر غايت خير مثال على ذلك، ويعتبر الإعلام مهما في توجيه الحياة السياسية الأمريكية كما يعتمد على وسائل الإعلام من قبل صناع القرار من أجل دعم توجهاتهم الخارجية وإضفاء الشرعية عليها وأكبر دليل على ذلك المشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي أعطى أكبر قوة شرعية للحرب الأمريكية على الإرهاب.³

4- مراكز البحوث والتفكير ThinkThink:

يطلق على مراكز البحوث والدراسات تسمية ThinkThink وتعني الكلمة الأولى التفكير والثانية لها أكثر من دلالة (دبابة، آلة حربية...) والجمع بين الكلمتين يعني الفكر والسلاح، ويقول الرئيس الأمريكي أيزنهاور: "إن نفوذ هذه المؤسسات ينضوي على تفويض لم يصوت عليه أحد وسلطته لا تخضع لحساب".⁴

وكما يشير الباحث ويردا: "هي مراكز البحث العلمي والتعليم وليست جامعات أو كليات ولا تملك طلبة وهي تنظم العديد من ورشات العمل والتدريب والمنتديات وتركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة ونذكر منها على سبيل المثال: "مؤسسة التراث" (HeritageFoundation) المشروع الأمريكي ومركز هوفر.⁵

1- منصف شريف عادل، مرجع سابق، ص 34.

2- شريف عادل منصف، مرجع سابق، ص 37.

3- نورتن فريش، ريشاردستيفنز، مرجع سابق، ص 51.

4- شريف عادل منصف، المرجع السابق، ص 37.

5- أمينة أسماء قاسم، مرجع سابق، ص 34.

الفصل الأول

ويرجع دور هذه المراكز في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية إلى عاملين: الأول هو طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرصة والقنوات الشرعية للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة وبها لا تصبح السياسة الخارجية حكرا على مؤسسة دون أخرى.

أما العامل الثاني هو انخراط الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين وتطور هذا الدور عبر مراحل مختلفة وصاحب هذا التطور ظهور المراكز البحثية مثل مركز كارنيغي للسلام ومجلس العلاقات الخارجية، معهد أميركان أنتربرايز AmericanEntreprise وغيرها، والملاحظ أنه لهذه المراكز البحثية خمسة أدوار أساسية تقوم بها فهي أولا مركز صناعة الأفكار والوسائل التي تخص السياسة الخارجية كما تقوم بإمداد الإدارة بالموظفين اللائقين علميا وعمليا لتطبيق السياسة الخارجية لذلك نجد الكثير من موظفي الإدارة في البيت الأبيض ووزارة الخارجية والدفاع هم بالأساس مثل ريتشارد بيرل مساعد وزير الدفاع الأمريكي. وثالثا تجري المراكز البحثية حلقات نقاش عن المبادرات والسياسات الأمريكية عن طريق عقد اجتماعات بين ممثلي الإدارة وأعضاء المراكز من أجل معرفة أثر السياسة الخارجية على المصالح الأمريكية.

ورابعا تقوم المراكز البحثية بنشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع حول القضايا الدولية، وأما خامسا إن المراكز البحثية تتدخل تدخلا مباشرا في بعض القضايا الدولية كمؤسسة فاعلة تهدف إلى تحقيق بعض النتائج بالتنسيق مع الإدارة ومن أهم أسباب نجاح المراكز البحثية في أنها تقوم على تمويل ذاتي مستقل غير مرتبطة بالمؤسسات الحكومية وهي مؤسسات غير هادفة للربح.¹ وحسب ريتشارد هاس فالوظيفة الرئيسية للمراكز الفكرية هي العمل على إيجاد تفكير جديد حول السياسة الخارجية وتزويد الكونغرس والإدارة الأمريكية بالخبراء والعلماء لتقلد المناصب الحساسة.²

المبحث الثاني: الولايات المتحدة و السياسة النفطية العالمية

إن قضية الطاقة تمثل موضوعا شائكا في الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت مدار نقاش داخل دوائر صنع القرار ومجتمع الخبراء حيث أنها غالبا ما تؤطر من منظور استقلالية الطاقة، ومنذ خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون عن سياسة الطاقة تحت عنوان "مشروع الاستقلال" في نوفمبر 1973م وقبل ثلاثة أسابيع تماما حدثت صدمة للجانب الأمريكي من ومع ذلك كان متوقعا حيث استخدمت الدول العربية المنتجة للنفط "سلاح النفط" ضد الولايات المتحدة كرد على تزويد الأخيرة لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973م، ومن هنا بدأت الولايات المتحدة بالسعي لتلبية حاجاتها الخاصة من

1- كريم القاضي، مراكز الدراسات البحثية المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية <http://acpss.ahram.org.eg>
2- محمد حسنين هيكل، (الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق دار الشروق، ط3، القاهرة، 2004)، ص 270.

الفصل الأول

الطاقة دون الاعتماد على المصادر الأجنبية حسب إنشاء مخزونات الطوارئ وربط سعر النفط بالعملية الأمريكية "الدولار" وإنشاء وكالة الطاقة الدولية.

المطلب الأول: الولايات المتحدة وأمن الطاقة

يعد ملف الطاقة من أهم الملفات التي ستؤثر في رسم خريطة القوى العالمية المستقبلية وفي صعودها أو هبوطها، فقدرة أي قوة عالمية على تأمين الطاقة لمصانعها في الحاضر والمستقبل تحدد حجم هذه القوة على الساحة العالمية، وعليه نجد أن أمن الطاقة أضحت عاملا في الصراعات الدولية الراهنة وأضحى مثل العديد من المحددات التقليدية الأخرى مهما في الحفاظ على مكانة الدولة في العلاقات الدولية لاسيما للدول الكبرى، وإن سعي دول العالم لاسيما القوى الصناعية الكبرى للحصول على المواد الأولية يعد هدفا مهما بالنسبة لها، وحيث أن حيوية مادة النفط وأهميتها جعل الحصول عليها هدفا ملحا من أهداف السياسة الخارجية للدول خاصة بعد فشل المحاولات من قبل الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير الطاقة البديلة وتشير التقديرات إلى أن الاحتياطات المتبقية من النفط تقدر ما بين (1.2 - 1.3) تريليون برميل، كما تشير المعلومات بأن الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي 1.7% سنويا للمدة من 2000 - 2020م مما يعني أن الطلب على النفط سيرتفع إلى نحو (107) مليون برميل يوميا في عام 2020م مقارنة بنحو (90) مليون سنة 2010م ويرجح أن ترتفع النسبة إلى نحو (120) مليون برميل يوميا في عام 2025م. وعلى ضوء ذلك أدرك صانع القرار السياسي الأمريكي الأهمية الإستراتيجية لإمدادات الطاقة ودورها في إدامة وتعزيز نمو الاقتصاد العالمي وهو ما مهد لاحقا لظهور مفهوم أمن الطاقة، وقد أصبحت قضية إمدادات الطاقة في قلب الأمن القومي الأمريكي، نظرا للحاجة الأمريكية للطاقة في الصناعات المستقبلية لاسيما في المجالات ذات التقنية العالية، والسياسة الأمريكية تجاه الدول النفطية محكومة باعتباريات اقتصادية من خلال ضمان حصول الاقتصاد الأمريكي على موارد كافية من الطاقة و لاسيما النفط وبأسعار معقولة حيث إن الاقتصاد الأمريكي يعد الأكبر عالميا بنسبة 20.9 من إجمالي الناتج العالمي وحيث وطبقا للأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية فإن الولايات المتحدة تستهلك أكثر من 20 مليون برميل يوميا، وعليه فإن السيطرة على مناطق النفط العالمية هي جزء من السياسة القومية للطاقة والتي وضعتها إدارة الرئيس الأسبق بوش الابن وبهذا الصدد نعود إلى تقرير سابق لوزير الدفاع الأمريكي الأسبق قدمه إلى الرئيس كلينتون والكونغرس عام 1997م بقوله: "نحن لا نريد الصراع ندا لندا بل نريد امتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم، إننا نعيش عصر الإمكانات الإستراتيجية، وبدون هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك".

واعتبارا من ذلك فقد أصبح ضمان إمدادات الطاقة هدفا إستراتيجيا أمريكيا لكل الإدارات الأمريكية سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، وتقوم الإستراتيجية الأمريكية للطاقة عموما والنفط والغاز بصورة خاصة على أربع مبادئ أساسية:

الفصل الأول

أ- تعدد مصادر النفط والطاقة عموماً بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد، فإلى جانب منطقة الخليج العربي توجهت الولايات المتحدة نحو نفط منطقة بحر قزوين والذي يعد مخزونه 200 مليار برميل.
ب- تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد، إذ لا يكفي تعدد المصادر بل يجب كذلك المسارات لتقليل تعرضها للمخاطر.

ج- الحصول على النفط بأسعار مناسبة وهو ما يوفر تعدد المصادر.

د- حرمان خصوم الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها من الوصول إلى مصادر الطاقة الرئيسية. وإزاء هذه المخاوف أشار تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية **National Intelligence Council** المعنون "بالاتجاهات العالمية 2025م عالم متحول" في نوفمبر 2008م إلى أن السنوات الخمس عشر القادمة سوف تشهد صراعاً شديداً على مصادر الطاقة نظراً لتغير موازين القوى العالمية واعتماد كثير من الدول في صعودها على القوة الاقتصادية، مما دفعها لتأمين احتياجاتها من الطاقة.¹

ونظراً لزيادة الإنتاج الأمريكي من النفط والغاز نتيجة لطفرة الغاز والنفط الصخري فقد تؤدي على المستوى النظري إلى انقلاب في خريطة الطاقة العالمية، إلا أن الجانب الأمريكي ونظراً لارتفاع كلفة استخراج الغاز والنفط الصخريين يجعل من الأفق أن يتم الاعتماد جزئياً وليس كلياً على تلك الموارد، وتعد الطاقة أحد الجوانب المهمة للأمن القومي الأمريكي، بحيث يعد تأمين مصادر الطاقة بكميات كافية وبأسعار معقولة للمواطنين الأمريكيين أمراً مهماً للحفاظ على المكانة العالمية للولايات المتحدة، وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الطاقة، حيث تهدف من خلال سياسات زيادة المنتج وانخفاض المستهلك من موارد الطاقة،² وترتكز الإستراتيجية الأمريكية على حماية حقول النفط وهذا التركيز الذي يتم إيلاؤه لهوموم الطاقة من قبل العاملين في استخبارات الولايات المتحدة، "علينا أن نعترف أن أمتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة"، هكذا لاحظ جون سي غانون نائب مدير الاستخبارات المركزية في عام 1996م، وذلك كما أشار "لأننا نحتاج كمية ضخمة من النفط المستورد لإمداد اقتصادنا" ولأن الكثير من هذا النفط يرد من أقطار الخليج، فإن الولايات المتحدة سوف تكون بحاجة للإبقاء على مراقبة شديدة على الأحداث والبقاء متورطة في الخليج لحماية إمدادات النفط الحيوية".³

المطلب الثاني: السياسة النفطية الأمريكية:

- 1- سليم كاظم علي، الإدراك الإستراتيجي الأمريكي لأمن الطاقة، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية / 2001-2017 2017-1-12. تاريخ الدخول : 2018/07/25 : الساعة 19 سا 43 د
- 2- مصطفى علوي، "تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد (2016-06-21).
- 3- مايكل كلير، الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002، ص 11.

الفصل الأول

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة للنفط والرائدة في صناعته حيث كانت حتى العام 1862م الدولة الوحيدة المنتجة للنفط قبل أن يكتشف وجوده في روسيا مرة أخرى التي أصبحت المنتج الثاني لهذه المادة وقد حافظت أمريكا على المركز الأول في الإنتاج حتى عام 1973م حيث بدأ إنتاجها بالتراجع كما هو الحال بالنسبة لاحتياطها النفطي، وتعتبر الولايات الأربع (تكساس وألاسكا ولouisiana وكاليفورنيا) المناطق الرئيسية للإنتاج حيث مجموع إنتاجها 74% من مجمل الإنتاج الأمريكي من النفط.

وقد اعتمدت السياسة النفطية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية على التوازن بين الإنتاج والاستهلاك أي أنها كانت تعتمد على الإنتاج المحلي وتصدير الفائض إلى الخارج، لكن هذا الوضع انقلب في ما بعد نتيجة لزيادة الاستهلاك بشكل يفوق قدرة الاحتياطي والإنتاج ما جعلها تتجه نحو الاستيراد ومنذ 1948م أصبحت دولة مستوردة.¹

وحسب تقديرات إدارة المعلومات الطاقوية الأمريكية (EIA) فإن الاستهلاك الأمريكي من النفط سيرتفع إلى 53% عام 2020م و56% عام 2030م، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط حوالي 27.31 مليون برميل يوميا، ونحو 29 مليون برميل يوميا عام 2025م بزيادة سنوية تبلغ 7.1% في المتوسط ولذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها وتحديدًا 68% منها بحلول عام 2025م.²

كما أن ركائز السياسة النفطية الأمريكية الحالية كانت قد سعت وفقا لاعتبارين أساسيين، قد أوضحهما (بيل ريتشاردسون) الأمين العام لحلف الأطلسي، ووزير الطاقة الأمريكي السابق كالآتي:

- 1- معارضة أي خفض في حجم الإنتاج النفطي بهدف رفع الأسعار لأن ذلك برأيه يحمل خطرا كبيرا يؤدي إلى ضغوط تضخمية تبدأ وتطيل حالات الركود بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي.
- 2- اعتماد الولايات المتحدة على الآخرين في مجال الطاقة ثابت وأكد فنصف ما تستهلك أميركا من النفط مستورد، وأيضا تستهلك ربع ما تستورده من الغاز الطبيعي.³

ووفق هذا فإن النفط يعد عماد الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية وهو نقطة الضعف التي تخشى أن توتى من قبلها. حيث يبلغ نصيب المواطن الأمريكي من النفط عشرة أضعاف نظيره في أي بقعة من العالم وحيث أن سعر جالون البنزين يمثل لهم كل صباح، اهتماما يفوق أي اهتمام آخر بأحوال العالم، ويبلغ حجم المخزون والاحتياطيات النفطية الأمريكية بنحو 30.4 مليار برميل بنسبة 2.9% من الاحتياطي العالمي.⁴

1- خميسة عقابي، مرجع سابق، ص 79.

2- خميسة عقابي، المرجع نفسه، ص 80.

3- رائد رفيق الرحبة، مرجع سابق، ص 75.

4- المرجع نفسه، ص 77.

الفصل الأول

وتمثل الاحتياطات الإستراتيجية الأمريكية والتي تم إنشائها سنة 1977م على إثر المقاطعة النفطية التي فرضتها بعض الدول العربية على الولايات المتحدة خلال حرب أكتوبر 1973م كميات النفط والمشتقات النفطية التي يتم استخدامها في حالة الطوارئ وقد سحبت الحكومة الأمريكية من الاحتياطي عدة مرات في عهد الرئيس كلينتون بهدف خفض عجز الموازنة وقد بلغ حجم الاحتياطي النفطي الأمريكي المؤكد (8469.4) ألف برميل يوميا لعام 2007م، في حين أنه لعام 2010م كان حوالي (9692.433) ألف برميل يوميا والجدول التالي يوضح ذلك:

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	النسبة من العالم لعام 2010
الولايات المتحدة الأمريكية	29.4	29.3	29.9	29.4	30.5	28.4	30.9	35	35	35	2.1%
أمريكا الشمالية	225.8	224.1	224.1	222.1	221.5	216.5	218.6	221.9	221.0	220.2	10.4%

<http://www.eia.gov/countries/>, International Energy Statistics, Total Oil Supply.

وباستقراء العديد من الإحصاءات والدراسات وآراء المختصين من رجال السياسة والاقتصاد المهتمين بشؤون النفط، تشير معظمها إلى العديد من الاعتبارات الأساسية ذات التأثير المباشر على مجمل الخطط الإستراتيجية المتعلقة بأهمية النفط للولايات المتحدة الأمريكية، تنامي الاحتياجات الداخلية للنفط حيث بلغت الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام بحسب الإحصاءات المتوفرة من معهد النفط الأمريكي (API-American Petroleum Institute) نحو 13.74 مليون برميل يوميا عام 2010م في حين يدور حجم الإنتاج الأمريكي من النفط حول مستوى 5.41 مليون برميل يوميا، ويبلغ حجم استهلاك النفط نحو 19.15 مليون برميل يوميا، هذه المستوردات تمثل 71.7% من مجموع الاستهلاك المحلي الأمريكي، وإن معدل استهلاك الفرد الأمريكي من النفط سنويا 27 مليون برميل سنويا في حين أن عدد سكانها لا يتجاوز 5% من سكان العالم، وبذلك يكون نمط الاستهلاك سببا رئيسيا في تبعيتها النفطية للدول الغنية باحتياطياتها النفطية.¹

وفي الجدول التالي نوضح كمية إنتاج واستهلاك وواردات النفط في الولايات المتحدة خلال الفترة 2010-2015 (بالمليون برميل يوميا)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
9.42	8.57	7.46	6.514	5.64	5.41	إنتاج خام النفط
19.07	18.91	18.96	18.49	19.50	19.15	الاستهلاك
9.65	10.34	11.50	11.97	13.86	13.74	صافي الواردات
50.60	54.68	60.65	64.70	71.00	71.7	كنسبة من الاستهلاك

1- عذراء ردام مرزوك العواد، دور النفط في صياغة الإستراتيجية الأمريكية حيال الخليج العربي، العراق أنموذجا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية - كلية الآداب والعلوم، 2015) ص 79.

الفصل الأول

36.5	33.4	30.90	30.52	26.54	23.26	الاحتياطي النفطي الثابت
------	------	-------	-------	-------	-------	-------------------------

EIA, U.S. Energy Information Administration,
Short-Term Energy EIA Outlook, Nov/2014
<http://www.eia.gov/forecasts/steo/report>

المطلب الثالث: النفط والأمن القومي الأمريكي

تعد الولايات المتحدة من أكثر الدول إنتاجا واستهلاكاً للنفط في العالم فهي إلى جانب تمتعها بثروة نفطية ضخمة تحتل الصدارة في صناعة النفط العالمية، أما بالنسبة لأهمية النفط للسياسة الأمريكية فقد اعتمدت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على نفط الشرق الأوسط ونفط العرب بالذات كمحور أساسي في سياستها الدولية والداخلية ففي أثناء الحرب الباردة ما بين 1948-1990م عندما كانت المنافسة على أشدها مع الإتحاد السوفياتي، وعندما كانت هذه الدولة مكتفية ذاتيا بمواردها النفطية، ارتفع الاعتماد إلى حوالي 50% في عام 1970م، ولكن بدء الإنتاج النفطي في حقول ألاسكا أنخفض معدل الاستيراد إلى حوالي 27% في عام 1985م، ليرتفع الاعتماد على النفط المستورد إلى حوالي 38% في عام 1988م إلى حوالي 50% في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد شكل النفط العربي النسبة الأكبر من النفط الأجنبي وبالذات خلال الفترة التي شهدت فيها منطقة الشرق الأوسط العديد من الحروب.

إن تأثير الواردات النفطية على الأمن القومي الأمريكي الفعلي أو المحتمل كان محل نقاش في الولايات المتحدة طوال الحرب الباردة، بمعنى حول كون النفط مستوردا يشكل خطر محقق على الأمن القومي الأمريكي ومن ثم يجب عدم الاستمرار بهذا الوضع ولكن في نفس الوقت كان دائما يقول أن هذا الاعتماد ضروري وأنه رغم توفر احتياطات بترولية وافية في الولايات المتحدة فإنه يجب عدم استنزاف ما هو متوفر محليا.

وقد حذر وكيل وزارة الطاقة الأمريكي وليم رابت في كلمة له أمام لجنة الطاقة والموارد الأولية في مجلس الشيوخ الأمريكي سنة 1995م من أن مستوى الواردات النفطية قد بلغ حوالي نصف الاستهلاك المحلي، وهو المستوى الذي يبدأ معه المسؤولون الأمريكيون برفع راية الخطر والتحذير من عواقب هذه السياسات على الأمن القومي.

فالنفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو سلعة سياسية في المقام الأول قبل أن يكون سلعة اقتصادية، وهو بهذا أهم وسيلة يمكن أن تستخدمها أمريكا من أجل السيطرة على العالم وفرض الهيمنة الأمريكية وقد طورت الإدارات الأمريكية في عهد الرئيس بوش وحتى باراك أوباما السياسة النفطية من خلال الاعتماد على قوتها السياسية والعسكرية في حماية مصالحها الإستراتيجية خاصة في منطقة الخليج العربي الذي يوجد فيه ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط.¹

1- حسين سالم مرجين، السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ص 6.

الفصل الأول

وفي سعيهم وراء ما يعتبرونه بمثابة مصالح قومية حيوية أصر قادة الولايات المتحدة على أنها يجب أن تكون قادرة على استخدام القوة العسكرية إذا دعت الحاجة لضمان التدفق المستمر للنفط من منتجي النفط في الخليج إلى الأسواق في الغرب وقد عبر عن ذلك الجنرال أنطوني سي زيني الذي كان آنذاك القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية CENTCOM في عام 1999م بقوله: "إن مصالح أمريكا الحيوية في (الخليج) هي قديمة العهد،¹ والبتترول ومشتقاته من أهم أركان قوة الولايات المتحدة الأمريكية وضعفها بنفس الوقت والذي لا يمكن السيطرة عليه إلا من خلال السيطرة على آبار إنتاجه وآليات نقله سواء البرية أو البحرية وأسواق تصريفه.²

ونظرا لمكانة النفط كأهم مصدر للطاقة الأمريكية والعالمية كذلك مع استمرار تراجع الاحتياطي النفطي لدى العديد من الدول الصناعية الكبرى وانحصاره في مناطق محدودة من العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط فهو يشكل خطرا على الأمن القومي الأمريكي وتتركز الإستراتيجية الأمريكية عليه ولذلك فقد عرف مجلس الأمن القومي الأمريكي الطاقة في كونها جزءا من المصالح الحيوية الأمريكية والتي يستلزم بذل المزيد لحمايتها وذلك سنة 1998م بقوله بأنها: "المصالح ذات الأهمية الواسعة الضامنة بالنسبة لبقاء وسلامة وحيوية أمتنا".³

كما يحتل النفط أهمية إستراتيجية عالية بالنسبة للولايات المتحدة من الناحية الأمنية وهو ما عبر عنه وكيل وزير الدفاع الأمريكي (روبرت كومر) بقوله: "يحتل النفط المرتبة الأولى في سلم أولويات المصالح وهذا أمر طبيعي لأن للنفط صلة وثيقة بالقدرات الذاتية للقوة العظمى وإذا أصابها الوهن في هذا الظرف فإن جسدها السياسي والاجتماعي والعسكري سيرتعش"، إن النفط يرتبط بالأمن القومي الأمريكي أي في التنمية التي يعدها وزير الدفاع الأمريكي السابق (روبرت مكنمارا) هي الأمن إذ يقول: "الأمن معناه التنمية، الأمن ليس هو المعدات العسكرية... وليس هو القوة العسكرية... الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن".⁴

وحيث أن المطامح الأمريكية للهيمنة العالمية مرتبطة بالاقتصاد الذي بات يشكل عاملا رئيسيا لإدامة الهيمنة الأمريكية على العالم، بينما تمثل الطاقة عصب التقدم في المجالات كافة ويتقدم النفط على جميع مصادر الطاقة وقد ارتبطت القوة الأمريكية في القرن العشرين بإمكاناتها النفطية.⁵

1- مايكل كلير، مرجع سابق، ص 68.

2- رائد رفيق الرحية، البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، دراسة للدور والمضامين خلال الفترة 1990-2010م، دراسة أعدت لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق.

3- خميسة عقابي، مرجع سابق، ص 81.

4- صبيح عبد الله غلام العامري، (الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية 1945-2003م) أطروحة قدمت إلى جامعة سانت كلمنتس العالمية، وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، 2011.

5- كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، قسم الدراسات الأمريكية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 32.

الفصل الأول

وهنا نرجع إلى تصريح لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر حيث يقول: "السيطرة على النفط تمكنك من حكم العالم".

حيث أن سيطرة وتحكم الولايات المتحدة كامل في منابع النفط وإمداداته، يمنح الإدارة الأمريكية أداة هامة للضغط ومساومة الدول الأخرى، هذا بالإضافة إلى أن النفط يمثل ركيزة هامة للاقتصاد الأمريكي والسياسة النقدية، فالسياسات النقدية للفيدرالي الأمريكي تعتمد بشكل أساسي على استمرار الطلب على الدولار ومن المهم أن يظل الدولار العملة الأولى في التعاملات التجارية بين دول العالم. وهذا يعطي ثقة واستمرار الطلب على الدولار غير ممكن بدون النفط وارتباط مبيعاته بالدولار، والطلب على الدولار يرتبط بشكل أساسي على مبيعات النفط عن طريق نظام البترودولار حيث ذكر بأن "الحرب على الإرهاب الحالية" تم استغلالها من قبل المحافظين الجدد لإقامة قواعد عسكرية أمريكية في الخليج لمنع الدول من تبديل عقود النفط الخام الخاصة بهم إلى عملة اليورو أو أي عملة أخرى غير الدولار.

وخلاصة القول أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لا تهتم بالنفط كسلعة حيوية للصناعة بقدر ما تهتم به كأداة للسيطرة على العالم سياسيا واقتصاديا وماليا.

المبحث الثالث: العوامل المساهمة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النفط

إن العوامل المساهمة في صنع وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النفط عديدة وبارزة وأبرزها لوبي النفط والذي يمثل ثقلا كبيرا داخل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كما أن الشركات النفطية المتعددة الجنسيات مثل شيفرون وإكسون موبيل وغيرها تلعب دورا كبيرا نتيجة وجود مسؤولين سابقين فيها كمستشارين أو أعضاء داخل الإدارة الأمريكية، وبالتالي يمثلون جماعات ضغط مهمة، كما لعب النفط الدور الأبرز في الكثير من الحروب الأمريكية في العالم الثالث عموما وخاصة منطقة الشرق الأوسط وخير دليل على ذلك حرب العراق وحرب أفغانستان.

المطلب الأول: اللوبي النفطي وصناعة القرار الأمريكي

يعد اللوبي النفطي من أقوى الجماعات التي تمارس ضغطا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك انه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البنينية التي تربط صانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي، وقد لعب هذا اللوبي دورا بارزا في الحملات الانتخابية الأمريكية وهو ما ظهر جليا إبان الانتخابات الرئاسية سنة 2000م،¹ حيث نشرت مجلة نيوزويك تقريرا ذكر أن رئيس مجلس إدارة شركة إنرون للطاقة التي أعلنت إفلاسها عام 2001م عين كين لاي يمتلك شبكة واسعة من العلاقات داخل الكونغرس وكان من أكبر الممولين لحملة جورج بوش الابن

1- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد إحداث 11 ايلول 2001، الهيئة العامة السورية للكتاب، ص 100.

الفصل الأول

للمرئاسة سنة 2000م، وأشار التقرير إلى علاقة شركة إنرون بكل من نائب الرئيس ديك تشيني وكارل روف المستشار السياسي للرئيس.

كما ترتبط شركة "إكسون موبيل" بعلاقة وثيقة بدوائر صناع القرار الأمريكي وتسهم في تمويل العديد من مراكز الفكر والمؤسسات البحثية ولها تأثير كبير في قرارات رجال الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالأمور النفطية وللتدليل على ذلك نذكر بعض الإسهامات التي قدمتها الشركة لعدد من المؤسسات ودوائر البحث التابعة للتيار اليميني المحافظ وذلك كما يلي:

يعد "لي رايمون" رئيس شركة "إكسون موبيل" عضواً في مجلس إدارة معهد إنتربرايز إنستيتيوت الأمريكي American Enterprise Institute وقد تبرعت شركته لهذا المعهد بنحو 230 ألف دولار عام 2001م، ومعروف تأثير هذا المعهد على صانعي القرار داخل الولايات المتحدة. كما قدمت الشركة منحا وهبات لمؤسسة هيرتاج فاونديشن Heritage Foundation وتقدر بنحو 65 ألف دولار سنة 2001م.¹

ويمكن القول أن الاهتمام عند صانع القرار الأمريكي بالموارد النفطية كان بداية لظهور مجموعات الضغط ذات الاهتمام بالقضايا السياسية والتجارية الخارجية والنفط حيث عمل اللوبي النفطي على إقناع صناع القرار بأن المصالح المشتركة بينهم وما يخدم مصالح الاحتكارات النفطية في الخارج يخدم في الوقت ذاته المصالح الإستراتيجية الأمريكية، وقام اللوبي النفطي بالعمل على خلق الظروف التي وفرت إمكانية تبادل المصالح بين رجال الدولة وشركات النفط الكبرى، ويؤكد لنا هذا أهمية اللوبي النفطي كجماعة ضاغطة في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة.²

المطلب الثاني: الشركات النفطية ودورها في السياسة الأمريكية

لقد شكلت العلاقة بين الإدارات الأمريكية والشركات النفطية متعددة الجنسيات حيزاً كبيراً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية ولم يشهد التاريخ الأمريكي تداخلاً في المصالح بين الإدارة والمجمع النفطي الأمريكي مثلما شهدت إدارة جورج بوش الابن، خصوصاً في فترة ولايته الأولى وهو الذي جاء إلى الرئاسة بفضل دعم شركات النفط، لذا لم يكن غريباً أن تضم إدارة بوش في ولايتها الأولى ما يقرب من ستة أعضاء كانوا يعملون قبل توليهم مناصبهم العامة في شركات كبيرة للنفط، فعلى سبيل المثال يعد ديك تشيني من أبرز الشخصيات التي جاءت من القطاع النفطي، حيث ترأس شركة هالبيرتون للطاقة حتى عام 2000م.³ حيث أن الشركات النفطية الأمريكية تعد الأبرز عالمياً وأهمها شركة إكسون موبيل وشركة شيفرون وقد كانت للشركات الأمريكية دائماً دورها في إيجاد الحروب الخارجية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى وصولاً إلى حرب العراق ولقد صدق "برنارد شو" حين قال: "أمريكا ليست

1- شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 101.
2- خميسة عقابي، مرجع سابق، ص 85.
3- شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 102.

الفصل الأول

دولة، وإنما كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات، يرأس مجلس إدارتها رجل يتربع سعيدا في البيت الأبيض يحمل لقب الرئيس".¹

وإذا عدنا وتتبعنا مسار إدارة بوش الابن فهذا الأخير كان يمتلك شركة زاباتا النفطية والتي أسسها والده الرئيس بوش الأب قبل أن يصبح الرئيس الأمريكي الـ 41 وفي الأشهر الأولى من رئاسة جورج بوش الابن عين نائبه ديك تشيني على رأس مجموعة عمل مكلفة بتطوير سياسات الطاقة في البلاد، واعتمدت المجموعة التي عقدت اجتماعاتها في سرية تامة على توصيات مرسلّة من الكبار في صناعة النفط: "إكسون موبيل" و "كونكو فيليبس" و "بي بي أميركا".

وخلال فترة "بوش-تشيني" أنفقت صناعة النفط والغاز حوالي 393.2 مليون دولار على جماعات الضغط على الحكومة الفيدرالية.

وهو ما وضع الصناعة في مركز متقدم بقائمة أكبر المنفقين على أنشطة الضغط السياسي، أما في عهد الرئيس أوباما فقد عين الجنرال المتقاعد جيمس جونز كمستشار للأمن القومي في ديسمبر 2008م، وهذا الأخير كان قد شغل منصب مدير شركة النفط الأمريكية "شيفرون" والتي كانت ممثلة خلال فترة جورج بوش بوزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس والتي كانت أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة، أما بعد انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة سنة 2016م فقد اختار ريكس تيلرسون رئيس مجلس إدارة إكسون موبيل وزيرا للخارجية وكانت هذه الخطوة بمثابة فرصة لشركات النفط الأمريكية لتتمكن من التقاط أنفاسها بعد فترة صعبة نسبيا خلال رئاسة أوباما.²

المطلب الثالث: المجمع العسكري الصناعي :

لقد لعب النفط دورا بارزا في التدخلات الأمريكية في عدة أنحاء من العالم، إذ تعود مبررات الإستراتيجية الأمريكية للاستحواذ على منابع النفط إلى خطاب الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر 1976-1980) عبر قنوات التلفزة وذلك بتاريخ 18 أفريل 1977م حيث قال: "أود الليلة بطريقة لا تسر عن مشكلة غير مسبوقه المثل في تاريخنا، وهي أخطر تحد سيواجهنا في أيامنا المقبلة، وهي مشكلة ليس لها حل في السنوات القادمة المقبلة، وسوف تزداد سوءا مع الأيام خلال هذا القرن... بكل بساطة، علينا التأقلم في استهلاك موارد الطاقة بما يتناسب وما لدينا من مصادر، والتي تتناقص بوتيرة متسارعة، ولو بدأنا العمل اليوم فلربما نستطيع أن نتحكم في مستقبلنا، وإلا تحكم المستقبل بنا... سأقدم بمقترحاتي حول ذلك في اليومين القادمين... وأكثر هذه المقترحات لن تكون مرغوبة لكم، حيث سيتطلب بعضها أن تقوموا بالتضحيات... لكن المهم من تلك المقترحات أن بديلها هو الطاقة الكبرى لنا، وتأخير الحلول سيؤثر علينا كقوة دولية... إن النفط والغاز اللذين يكونان 75% من استهلاكنا للطاقة آخذان بالنضوب... يستهلك العالم

1- شاهر إسماعيل الشاهر، البعد النفطي في السياسة الخارجية الأمريكية، (مجلة نقد وتنوير، مقاربات نقدية في التربية والمجتمع، فبراير 2015)، ص 05.

2- علاقة النفط بالسياسة الأمريكية وثيقة، جريدة القبس الإلكتروني تاريخ الدخول: 2018/05/15 الساعة 20 ساو 45 د.

الفصل الأول

60 مليون برميل في اليوم ويزداد الطلب بمعدل 5% سنويا وهذا يعني أنه لإشباع هذه الزيادة في الطلب بمعدل، علينا أن نجد استخراجات جديدة بحجم إنتاج تكساس كل سنة، أو المنحنى الشمالي في ألاسكا كل تسعة شهور، أو بحجم إنتاج المملكة العربية السعودية كل ثلاث سنوات، إذن فالأمر لا يمكن بقاؤه على هذا الحال... وإذا لم نبدأ بالعمل اليوم فسنواجه أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تهز أركان مؤسساتنا... لا يمكننا الاستمرار في الاعتماد بنسبة 75% على النفط والغاز لاستهلاكنا، في الوقت الذي يشكل النفط والغاز 7% فقط من احتياجاتنا المحلية، علينا اللجوء إلى الفحم الحجري مع الحفاظ على البيئة، والمحطات النووية مع الحفاظ على السلامة... ولكن لا بد من إيجاد وسائل بديلة للتعويض على ما تبقى من احتياطياتنا النفطية في المستقبل والحل لا يكون إلا بالتحرك نحو خارج الولايات المتحدة والبدء بوضع إستراتيجية اقتصادية تؤمن مستقبلنا النفطي، ثم بعد ذلك لا بد لنا من إيجاد وسيلة لتحركاتنا حتى ولو تطلب الأمر خوض حروب اقتصادية وعسكرية وسياسية كأقل حد أدنى يلزمنا في مواجهة الخطر الذي سيدهم بلادنا في نهاية هذا القرن".¹

وقد عزز (مايكل غرير) الخبير الاقتصادي الأمريكي في شؤون النفط من العام نفسه أي عام 1977م بتقرير جاء فيه: "إن الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على الأحلام بنحو مستمر سيصطدم مع الحقيقة وموارد الأرض المحدودة في بدايات القرن الحادي والعشرين... أنا أقترح أن تقوم الولايات المتحدة بعمل شامل لتهيئة برنامج ضروري للوصول إلى الحد الأدنى لمعالجة المشكلة حتى وإن كان الأمر بمثابة انتحار سياسي".²

وعليه نرى أن النفط أصبح أحد أكبر مبررات الحروب الأمريكية في القرن الحالي وقد حملت وثيقة بول وولفويتز سنة 2002م والتي ارتبطت بإستراتيجية البنتاغون والتي تهدف إلى خلق القرن الأمريكي الجديد وإمبراطوريته العالمية، فالمخططون هم من النخبة السلطوية في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية إلى جانب رجالات وكالة المخابرات المركزية مدركين في ذلك الوقت إلى حقيقة أن الحقول النفطية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

1- محمد سالم الكواز، النفط مرتكز الحروب الأمريكية الجديدة في القرن الحادي والعشرين (مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية التربية الأساسية، ماي، 2017)، ص 34.
2- المرجع نفسه، ص 350.

الفصل الثاني: متغير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي دراسة حالة السعودية

تعد منطقة الخليج العربي من أهم المناطق الإستراتيجية والحيوية في العالم لذلك نجدها في صلب اهتمامات القوى الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تهتم بالمنطقة منذ أربعينيات القرن الماضي نظرا لاحتوائها على احتياطات نفطية ضخمة، وتعد السعودية أهم دولة من بلدان الخليج العربي تتمتع بعلاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة فإضافة إلى كون العربية السعودية أهم مصدر عالمي للنفط فإن الاهتمام الأمريكي للسعودية يعود أيضا إلى كونها قطبا بارزا في العالم الإسلامي كونها تضم الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، ولهذا اهتم الساسة الأمريكيون منذ عهد روزفلت بالعلاقة معها إضافة على وجود القواعد العسكرية الأمريكية في السعودية والتي تعززت عقب حرب الخليج الثانية إلا أن النفط ظل العامل البارز في العلاقات الأمريكية السعودية منذ سنة 1945م.

المبحث الأول: أهمية منطقة الخليج العربي في الإستراتيجية الأمريكية

تعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نظرا للحجم الكبير من المصالح الأمريكية فيها واحتوائها على احتياطات ضخمة من الطاقة وموقعها الجيوسياسي الحيوي بين الشرق والغرب والمتابع للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يجد أن الوجود الأمريكي في الخليج العربي بدأ منذ لقاء الرئيس الأمريكي روزفلت مع ملك السعودية عبد العزيز آل سعود سنة 1945م وتعزز أكثر منذ السبعينات وخاصة منذ الأزمة النفطية سنة 1973م وأكد مبدأ كارتل على أهمية المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية.

المطلب الأول: أهم دوافع التواجد الأمريكي في منطقة الخليج

تعد منطقة الخليج العربي ذات مصلحة حيوية لأمريكا وأن أية محاولة للمساس بها يعد تهديدا للأمن القومي الأمريكي مما يمهد الطريق للتدخل لحماية هذه المصالح، ولا شك فإن التوجه الأمريكي نحو منطقة الخليج العربي يرجع لدوافع أساسية عدة تشكل بمجملها جملة المصالح الأمريكية في المنطقة وأهمها:

أولا: ضمان مصادر الطاقة (النفط)

احتلت مسألة تأمين النفط جانبا كبيرا من اهتمامات الإدارات الأمريكية المتعاقبة نظرا لما يشكله من مصلحة للولايات المتحدة والقوى الكبرى عموما بسبب وجود احتياطات بترولية ضخمة ومؤكدة سهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف في هذه المنطقة مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم، وعليه من أولويات السياسة الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج العربي بشكل آمن وبأسعار معقولة ومنع أية قوة إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح، وفي هذا الصدد أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ويليام كوهين في تقرير قدمه إلى الرئيس والكونغرس بقوله: "نحن لا نريد الصراع ندا لندا بل نريد إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم، إننا نعيش عصر الإمكانيات الإستراتيجية وبدون هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيقي السيادة العالمية موضع شك".

وهكذا فإن استمرار الولايات المتحدة بالاستمرار في الاعتماد على النفط الخليجي بشكل رئيسي أصبح يمثل مشكلة أمن قومي بالنسبة لصناع القرار الأمريكيين خاصة وأن الاحتياجات الأمريكية من المواد الأولية مرشحة لأن تكون الأكبر من أي بلد آخر وهذا ما يفسر لنا سبب التمرکز الأمريكي المباشر في المنطقة.¹

وقد كان الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة خلال الحرب الباردة جزءا من إستراتيجية احتواء الوجود السوفياتي في العالم العربي، وبعد انتهاء الحرب الباردة بقيت المنطقة محتفظة بأهميتها الإستراتيجية، ثم جاءت أحداث سبتمبر 2001م لتصبح منطقة الخليج في صلب الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة وبحسب شهادة الجنرال تومي فرانكس أمام الكونغرس الأمريكي عام 2002م "إن الخليج العربي ذو أهمية حيوية لبلدنا وحلفاءنا وإن

1- سليم كاطع علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي الدوافع الرئيسية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 45، ص ص 138، 139.

هذه المنطقة تضم أكثر من 68% من الاحتياطات النفطية المؤكدة، و41% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي والمثبتة في عام 2002م وإن 43% من الصادرات العالمية من النفط تمر عبر مضيق هرمز " طالبا مساندة الكونغرس لخطة الإدارة مدعما رأيه بتنامي التهديدات لهذه الموارد من قبل الإرهابيين ومن قبل القوى المعادية كالعراق وإيران، مشيرا إلى ضرورة إلى تعزيز قدرة القيادة على نشر القوات في المنطقة، كل هذا يؤكد أن النفط سيظل على رأس الاهتمامات الأمريكية وأن أمن النفط وترتيب البيت الخليجي هو من بين أهم الأولويات للولايات المتحدة التي تعتقد أن الحقول النفطية في منطقة الخليج العربي مهددة من قبل قوى إقليمية ودولية وحتى بعض المنظمات الإرهابية.¹

ثانيا: حماية الأنظمة الموالية لها

لقد شكل المسعى الأمريكي للمحافظة على الأنظمة السياسية الحليفة والصديقة لها في الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا هدفا مهما لأن التغيير مهما كان نوعه سواء سياسيا أو اقتصادي أو اجتماعيا غالبا ما يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار الذي يؤثر بدوره على المصالح الأمريكية في المنطقة وعليه فإن الولايات المتحدة تخشى أن يؤدي تغيير لأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج إلى نتائج عكسية خوفا من أن يكون البديل قوى ذات توجهات معادية لها، أو نظم عسكرية وطنية قليلة الخبرة وذات سياسات متهورة وعنيفة لكسب الشارع السياسي، خاصة أن الولايات المتحدة لها علاقات جيدة مع نظم الحكم العربية ولديها تجربة طويلة للتعامل معها ووسائل الوصول إليها وأساليب الضغط عليها الأمر الذي جعل الخليج العربي محاط بحزام عسكري أمريكي مما ترتب عليه خروجه من مظلة الأمن الهشة ليدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكي والتي تعتمد على وجود عسكري أمريكي مباشر بدون وسطاء كما كان في السابق وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة انتشار القوات الأمريكية والدور الأمريكي في العالم عبر بناء شبكة من القواعد العسكرية الدائمة والمؤقتة في جميع أنحاء العالم وخاصة في الخليج العربي للحيلولة دون تهديد المصالح الأمريكية،² وقد شكلت حرب الخليج الثانية بدايات التواجد الفعلي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي كقوة عسكرية يمكن أن تشكل ضغطا على دول المنطقة وجوارها، وطبقا لمصادر الإدارة الأمريكية فإن 9000 جندي أمريكي يرابطون بشكل دائم في دول الخليج العربي معظمهم في المملكة العربية السعودية، و15000 من مشاة البحرية (MARINES) كما يوجد الأسطول الأمريكي الخامس ومقره البحرين منذ 1994م، إضافة إلى القواعد الأمريكية في

1- عذراء ردام مرزوك العواد، مرجع سابق، ص 78.

2- سليم كاطع علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي الدوافع الرئيسية، ص ص 140، 141.

الفصل الثاني

قطر، وأبرزها قاعدة العديد.¹ أما الإمارات فقد أعطت للولايات المتحدة حق استخدام قاعدة الظفر الجوية إعادة تزويد سلاح الجو الأمريكي بالوقود، كما عمدت الولايات المتحدة إلى وضع بلدان الخليج وسط الشعور بالإحساس الدائم بوجود تهديدات خارجية، فقامت بإغراء الدول الخليجية بنوع من سباق التسلح، ومن الطبيعي أن ترى في دول الجوار الخطر الرئيسي الذي يهدد أمن واستقرار الخليج مما يجعل النفط الخليجي مرتهن دوماً إلى شركات السلاح الأمريكية وفق معادلة السلاح مقابل النفط، وخلال الفترة (1990 إلى 1997) زودت الولايات المتحدة دول الخليج بأسلحة وذخائر تفوق قيمتها 42 بليون دولار أمريكي. وقد وقعت دول الخليج اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة وقد تعددت آليات التعامل العسكري بين الجانبين ومنها القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج، ووفقاً للاتفاقيات الدفاعية التي تم توقيعها في هذا الشأن فضلاً عن حصول بلدان الخليج على أسلحة ومعدات عسكرية حديثة سنوياً، ويوضح الجدول التالي القواعد والاتفاقيات العسكرية الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي:

دولة الكويت	المملكة العربية السعودية	دولة قطر	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	سلطنة عمان
14 قاعدة منها 7 قواعد تم إغلاقها وذلك بموجب اتفاق عام 1991م لمدة 10 سنوات. قواعد العاملة هي معسكر فرجينيا، عريفجان، ليو هرينج باتريوت قاعدة علي سالم الجوية، سبيرهيد معبر كيه المعسكرات	قاعدة الرياض الجوية، قاعدة إسكان الملك عبد العزيز الجوية بالظهران الملك خالد الجوية أبهى الملك فهد الجوية الطائف.	اتفاق عسكري بين الولايات المتحدة وقطر سمح للولايات المتحدة باستخدام القواعد القطرية والتخزين المسبق للأسلحة الأمريكية قاعدة العديد الجوية قاعدة السيلية	اتفاق عسكري بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات عام 1994م قاعدة الظفرة الجوية ميناء جبل علي ميناء الفجيرة.	تفاق عسكري بين الولايات المتحدة والبحرين عام 1995م بنشر الأسطول الأمريكي الخامس قاعدة الجفير بالمنامة قاعدة الشيخ عيسى الجوية ميناء سلمان مطار المحرق	تفاق عسكري بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان أعوام 1985-1990-2000م ويسمح باستخدام مطارات عمان العسكرية في مسقط ثمريت وجزرة مسيرة لأغراض محددة قاعدة مسيرة قاعدة المصنعة قاعدة ثمريت

1- سمير صارم، إنه النفط يا (...)!!! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دمشق، دار الفكر، ط1، 2003م، ص 85.

الفصل الثاني

الجوية					المغلقة، الدوحة نافيستار فكتوري، بنسلفانيا، نيويورك، وولفرين، بيوجرسي.
--------	--	--	--	--	--

المصدر: اللواء طلعت مسلم، القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي، سلسلة أوراق عربية، العدد 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة حول مشتريات السلاح الخليجية من الولايات المتحدة، فإن هناك بعض الدراسات الصادرة من الكونغرس الأميركي تشير إلى أن مبيعات الأسلحة، عموماً قد تضاعفت حوالي 03 مرات عن 2011م، في ضوء زيادة طلب دول مجلس التعاون على طلبات الشراء حيث بلغ إجمالي مبيعات الأسلحة الأمريكية 66.3 مليار دولار في ذلك العام بما يعادل أكثر من 75% من إجمالي لسوق الأسلحة في العالم والذي بلغت قيمته 85.3 مليار دولار في العام ذاته وتعد تلك المبيعات أكبر زيادة في تاريخ الولايات المتحدة، حيث لم تتعدى 31 مليار في عام 2009م.¹

المطلب الثاني: مبدأ كارتر وأمن الخليج

إن الاهتمام الأمريكي المباشر بمنطقة الخليج العربي لم يتبلور بصورة واضحة إلا بعد 1971م عندما انسحبت بريطانيا من المنطقة، إذ أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، حيث لجأت منذ بداية السبعينات إلى سياسة الاعتماد على القوى الإقليمية للحفاظ على الأمن والاستقرار وبلورة ما عرف بمبدأ "نيكسون" الذي يقوم على إستراتيجية العمودين المتساندين المتمثلة في الاعتماد على إيران والسعودية لضمان تلك الأهداف، وقد أدركت الولايات المتحدة منذ الاستخدام السياسي للنفط في حرب أكتوبر 1973م أهمية مصادر الطاقة وضرورة تأمين وصولها إلى الأسواق الغربية عموماً والأمريكية خاصة، واعتبار مناطق النفط الموجودة في الخليج العربي مصلحة حيوية للولايات المتحدة، وشكل مبدأ كارتر 1980م التنفيذ الفعلي لتلك السياسة، والذي نص على: "إن أية محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف يعد في نظر الولايات المتحدة هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها وسوف

1- أشرف محمد كشك، السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، نوفمبر 2014م، ص ص 17، 18.

يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة". وعلى أثر ذلك تم إنشاء قوة الانتشار السريع لكب تكون جاهزة لنقلها إلى منطقة الخليج عند الضرورة.

ولا شك أن إعلان مبدأ كارتر قد ترتب عليه تحول جذري في السياسة الأمريكية تجاه منابع النفط في الخليج تمثل في إخراج المنطقة من دائرة الصراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي فضلا عن الاستغناء عن فكرة الاعتماد على القوى الإقليمية للدفاع عن أمن الخليج والتوجه نحو التواجد العسكري المباشر في المنطقة.¹

وقد تطرق الرئيس الأمريكي كارتر لذلك في خطابه بمناسبة يوم الاتحاد يوم 1980/01/24م تطرق فيه إلى الوضع السائد في الخليج معلنا موقف الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في تلك المنطقة قائلا: "ليكن موقفنا واضحا، إن محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي ستعتبر تهديدا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وسنستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها بما في ذلك القوة العسكرية"، ويمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي وضع أسسها مبدأ كارتر تركزت على حق الولايات المتحدة بالتدخل عسكريا في أي مكان تهدد فيه مصالحها وبالتالي لما كان الخليج العربي بثرواته النفطية يشكل مصلحة حيوية بالنسبة للأمريكيين فإن الدفاع عن هذه المصالح يحتاج إلى آلية للتنفيذ والتي برزت في فكرة قوات التدخل السريع والتي تبلور مفهومها بعد أزمة الطاقة 1973م واستخدام النفط كسلاح إستراتيجي من قبل الدول العربية المنتجة الأمر الذي دفع بالدوائر العسكرية الأمريكية إلى طرح فكرة احتلال منابع النفط بالقوة، وفي مارس 1980م تم تشكيل القيادة المشتركة لقوات الانتشار السريع.² وهكذا تجدر الإشارة أن إعلان مبدأ كارتر قد ترتب عليه تحولات في السياسة الأمريكية في منطقة الخليج وقد كشف الرئيس الأمريكي بوش الأب في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس بتاريخ 1990/01/21م عن السعي الأمريكي لاحتلال منابع النفط بقوله: "إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولا بد أن يكون القرن الجديد أمريكيا بمقدار القرن الذي سبقه وهو القرن العشرين قرنا أمريكيا وهذا بالطبع ليس ممكنا إلا بالسيطرة الكاملة على النفط

1- سليم كاطع علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي الدوافع الرئيسية، ص 142.

2- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي (دار بيسان للنشر، بيروت، لبنان) 2000، ص ص 277، 278.

واحتياطاته وفائض البترول دولار"، وقد نجحت الولايات المتحدة في تحقيق تلك الأهداف بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991م حيث دخلت المنطقة رسمياً تحت مظلة الأمن الأمريكي.¹

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية السعودية

تعد علاقة التحالف الأمريكي السعودي من أقوى التحالفات الأمريكية التي تعقدها مع دولة ما في العالم العربي وهي من أقدم الشراكات إذ يعود تاريخ تأسيس هذه الشراكة إلى حوالي 70 عام وبالتحديد منذ لقاء الملك عبد العزيز آل سعود ملك السعودية مع الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلاانو روزفلت وتأسست على مبدأ النفط مقابل الأمن، ورغم تعرضها لهزات عبر التاريخ من أزمة الحظر النفطي سنة 1973م وصولاً إلى قانون جاستا مروراً بهجمات 11 سبتمبر 2001م إلا أن العلاقة الأمريكية مع السعودية ظلت قائمة نظراً لكون هذه العلاقة مرتبطة بشبكة معقدة من المصالح ويتحكم فيها أكثر من متغير لكن متغير النفط يبقى الأبرز في تحديد العلاقات الأمريكية السعودية.

المطلب الأول: البعد التاريخي للعلاقات الأمريكية السعودية

يعود تاريخ الاتصالات الرسمية بين الولايات المتحدة والسعودية إلى ثلاثينات القرن الماضي وخصوصاً سنة 1931م حين اعترفت الولايات المتحدة بحكومة الملك ابن سعود ملك الحجاز ونجد ومعتمداً وسعت إلى إبرام معاهدة صداقة وتجارة وملاحة تترافق مع إقامة العلاقات الدبلوماسية.² إلا أن الاهتمام الأمريكي الرئيسي انصب على إيجاد موطئ قدم للشركات النفطية الأمريكية في المملكة الناشئة، وتمتد علاقات التحالف السعودي الأمريكي إلى أكثر من ستة عقود وقد قام على صيغة الأمن مقابل النفط التي جرى التوصل إليها خلال الاجتماع الشهير الذي جمع مؤسس المملكة العربية السعودية عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأمريكي روزفلت على ظهر البارجة الأمريكية كوينسي USS.QUINCY في البحر المتوسط علم 1945م، وحسب هذا التفاهم تعهدت واشنطن ضمان أمن السعودية في مواجهة

1- سليم كاطع علي، أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة مجلة الدراسات الدولية، العدد 57، ص 153.

2- مروان بوعزة، العلاقات السعودية الأمريكية بين 2001-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات أمنية وإستراتيجية (جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2015/2014)، ص 11.

أي أخطار داخلية أو خارجية مقابل التزام الرياض ضمان إمدادات نفط رخيصة للولايات المتحدة. وقد شكلت هذه الصيغة أحد أضلع الثلاث المقدس الذي حكم سياسة واشنطن في منطقة الشرق الأوسط طوال سنوات الحرب الباردة وشمل إمدادات نفط رخيصة للاقتصاد الأمريكي ومنع التغلغل الشيوعي في منطقة الخليج والشرق الأوسط وحماية أمن إسرائيل.¹ وقد بدأ التبادل الدبلوماسي بين البلدين مع فتح أمريكا مفوضية لها في جدة سنة 1943م وفتح قنصلية سعودية في واشنطن سنة 1946م، ويعد جيمس تشايلدز أول سفير للولايات المتحدة لدى السعودية بعد قرار رفع التمثيل الدبلوماسي في السعودية في مارس 1949م والذي دشّن مرحلة جديدة في العلاقة بين البلدين والتي عرفت بعدها زيارة الأمير سعود بن عبد العزيز لأمريكا سنة 1949م.²

وقد مرت العلاقات الأمريكية السعودية بتطورات مختلفة منذ ذلك الحين على جميع الصعد سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية حيث أن وجود حليف كالسعودية مهم جدا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط حيث استفاد الأمريكيون من موقع السعودية الجيوسياسي وأهميتها الدينية فهي قلب العالم الإسلامي، من ناحية استفادت السعودية بتوقيع اتفاقية دفاعية استأجرت بموجبها الولايات المتحدة قاعدة الظهران الجوية سنة 1951م، وبمقتضى الاتفاقية تقوم السعودية بشراء معدات عسكرية أمريكية وفي المقابل يقوم مستشارون أمريكيون بتدريب الجيش السعودي.³ وعلى العموم كانت السياسة السعودية منسجمة مع صلي الثلاث الأولين:

تأمين النفط ومواجهة الشيوعية لكن الضلع الإسرائيلي في الإستراتيجية الأمريكية كاد يهدد صيغة التفاهم في أكثر من مرة فقد قط اضطر الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي إلى توتر العلاقات خاصة بعد فرض نفطي جزئي على الغرب عقب عدوان 1967م ومرة ثانية عندما فرضت السعودية حظرا واسعا أثناء حرب أكتوبر 1973م وقد ظلت السعودية تؤدي دور الضامن لإمدادات الطاقة للولايات المتحدة خلال العقود الثلاث الأخيرة كما مثلت خلال هذه الفترة حليفا مهما لصد الخطر الشيوعي، وخلال الخمسينات

1- مروان قبيلان، العلاقات السعودية الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: سلسلة دراسات (سياسات عربية، العدد6، جانفي 2014)، ص 02.

2- مروان بوعزة، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

3- لبنى عبد الله، محمد يسن عبد الله، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العربية السعودية، (المركز الديمقراطي العربي في 2015/07/25).

والستينات وجدت واشتد نفوسها في تحالف طبيعي مع القوى الإسلامية والأنظمة المحافظة في الشرق الأوسط وعلى رأسها السعودية.¹ كذلك نجد أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة سعت إلى تعزيز الروابط العسكرية مع السعودية خاصة منذ السبعينات حيث بلغت المبيعات العسكرية الأمريكية للسعودية حوالي 34 مليار دولار خلال الفترة بين 1971-1980م كذلك وجود العديد من الشركات الأمريكية تعمل في السعودية منفذة لعقود مهمة ذات علاقة بالمشاريع العسكرية مثل شركة لوكهيد مارتن وماغدونال دوغلاس.²

وجاء الاجتياح العراقي للكويت ليؤكد الالتزام الأمريكي بأمن السعودية إلى أن العلاقات بين البلدين عرفت تصدعا منذ هجمات 11 سبتمبر 2001م حيث ألفت هذه الأخيرة بالشك على العلاقات بين الطرفين خاصة مع تزايد الدعوات في الغرب لتغيير الأنظمة في الشرق الأوسط وبناء تحالفات جديدة وترافق ذلك مع غموض في السياسة الأمريكية تجاه السعودية خاصة أن خمسة عشر من منفي هجمات سبتمبر من بين الانتحاريين التسعة عشر كانوا سعوديين إذ كانت الاتهامات الأمريكية القائلة بوجود علاقات وثيقة بين النخبة الدينية والاقتصادية وبين الجماعات الأصولية هي السبب في توتر العلاقات السعودية الأمريكية وفي محالة من السعودية قامت الأخيرة بحملة علاقات عامة اختارت لتنفيذها أكبر المؤسسات الأمريكية في محاولة لتحسين صورة السعودية لدى الرأي العام الأمريكي.³

أما في عهد إدارة أوباما فقد مرت العلاقات السعودية الأمريكية بفتور كبير بلغ حد التوتر نتيجة الخلاف حول قضايا إقليمية خاصة الملف السوري إضافة إلى الخلاف حول العلاقة مع إيران وكذلك أزمة الملف النووي الإيراني كما أن ملف الطاقة لم يعد بذات الأهمية للإدارة الأمريكية خاصة بعد وضعت الولايات المتحدة يدها على النفط العراقي وكذلك اكتشاف النفط الصخري، وقد مثل سعي أوباما للتقارب مع إيران والتوقيع على الاتفاق النووي سنة 2015م ذروة التوتر في العلاقات السعودية الأمريكية التي وصلت إلى أخطر مراحلها بعد إقرار الكونغرس الأمريكي مشروع قانون جاستا أو ما يعرف بقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب والذي يجيز للمواطنين الأمريكيين مقاضاة الدول المتورطة في

1- مروان قبيلان، مرجع سابق، ص ص 3، 4.

2- خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي سنة 1973م حتى حرب الخليج الثانية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الخرطوم كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية قسم العلوم السياسية).

3- مروان بوعزة، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

هجمات 11 سبتمبر 2001م ورغم أن القرار لم يسم دولة بعينها، إلا أن المطالب السابقة من قبل اللوبي المتبني لملف ضحايا 11 سبتمبر 2001م يوضح أن المستهدف هي السعودية وتملك السعودية الكثير من أوراق الضغط على الأمريكيين لكنها لا تملك البدائل المناسبة نتيجة التحالف القوي مع الولايات المتحدة، بيد أن هذا القانون مراجعة جديدة في السياسة السعودية تقوم على تعدد الحلفاء وتوزيع المصالح.¹

أما مع انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة فقد عرفت العلاقات بين البلدين عودة إلى مسارها الطبيعي، حيث كانت زيارة ولي العهد السعودي إلى واشنطن بمثابة نقطة تحول تاريخية في العلاقات السعودية الأمريكية على جميع الأصعدة إذ تحاول إدارة ترامب إحياء التحالفات القديمة للولايات المتحدة خاصة في ظل التوافق بين الإدارة الحالية والسعودية،² وقد وصفت زيارة ترامب في ماي 2017م بالزيارة التاريخية نقطة تحول خاصة أن أول زيارة خارجية له كانت إلى الرياض وهو ما لم يسبق لرئيس أمريكي فعله لكن أن الواقع يقول أن الزيارة ليست تاريخية بل هذا استمرار للعلاقة الخاصة بين أمريكا والسعودية وهي علاقة يحكمها الاقتصاد والنفط وأمن النظام السعودي وهنا أثبتت العلاقات السعودية الأمريكية أنها علاقات طويلة الأمد قائمة على المصالح المتبادلة وقابلة على الصمود في التقلبات الجيوسياسية وتعاقب الرؤساء والملوك.³

المطلب الثاني: التموضع الأمريكي في السعودية من خلال شركات النفط

يعود تاريخ وجود الشركات النفطية الأمريكية سنة 1933م حين وقعت السعودية اتفاقا مع شركة سوكال منحها حصريا حقوق الاستكشاف لحوالي 360.000 ميل مربع من الأراضي في المنطقة الشرقية للسعودية وهي مساحة أكبر من ولاية تكساس، وفي وقت لاحق شكلت سوكال اندماجا مع غيرها من شركات النفط الأمريكية لتعرف فيما بعد باسم شركة الزيت العربية الأمريكية⁴ (ARAMCO) وقد نجحت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا المعروفة بـ سوكال في الحصول على امتياز التنقيب عن النفط على حساب الشركات

1- العلاقات الأمريكية السعودية بعد قانون جاستا، (مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 11 أكتوبر 2016)،

Fiker center.com/ar/positions paperssaoudi-us relations-post-jasta-low

2- www.washingtoninstitut.org/ar/fikra_forum/view/back-toà-basic-the-us-saudi-relationship-intrumpera

3- بسمة المومني، العلاقات الأمريكية السعودية لا تتوقف عند دونالد ترامب(معهد بروكينغز، 23 ماي 2017) <https://www.brookings.edu/aropinions/>

4- مروان بوعزة، مرجع سابق، ص 13.

البريطانية حيث كان ملك السعودية عبد العزيز بن سعود بفضل التعامل مع الأمريكيين على حساب البريطانيين، وقد كانت ARAMCO التي تأسست مطلع الثلاثينات بالشراكة بين السعوديين وسوكال قبل أن تنظم إلى الشراكة ثلاث شركات نفطية أخرى وهي تكساكو وإكسون وموبيل تحت اسم كاسوك قبل أن يتغير إلى أرامكو التي ليست مجرد شركة نفط عادية بقدر ما كانت علامة خاصة على التواجد الأمريكية الجديد في شبه الجزيرة العربية وكانت تمهيدا لحضور الشركات الأمريكية في السعودية والذي تعزز منذ الخمسينات رغم قرار الحكومة السعودية شراء حصص الشركاء الأمريكيين في أرامكو خاصة مع موجة التأميم التي اجتاحت الشرق الأوسط.¹

وقد ظهرت صيغة جديدة للعلاقة بين السعودية والشركات الأمريكية خاصة مع الطفرة النفطية الأولى في بداية السبعينات حيث كانت الدول المنتجة للنفط تسعى لتحقيق المزيد من المشاركة في إدارة ثرواتها النفطية في مقابل شركات النفط الكبرى وقد كان للحظر النفطي الذي فرضه الملك فيصل بن عبد العزيز سنة 1973م دور بارز في إيجاد صيغة جديدة للتعامل بين الشركات النفطية الأمريكية والحكومة السعودية حيث أن استخدام سلاح النفط أدى إلى تضاعف الاسعار أربع مرات مما خلق تضخم غير مسبوق في الولايات المتحدة وهذا ما أدى بالأمريكيين إلى إرسال مبعوثين إلى السعودية للتفاوض على صفقة جديدة وذلك عبر إرسال ويليام سايمون وزير الخزانة الأمريكي إلى السعودية ونصت خطة سايمون على أن تقوم الولايات المتحدة على شراء النفط من السعودية وتلبية احتياجاتها العسكرية والأمنية وفي المقابل فإن السعوديين يستثمرون ثروات البترول دولار في سندات الخزانة الأمريكية من أجل تمويل الإنفاق الأمريكي وهنا بدأت ما تعرف بسياسة البترول دولار.²

ويعود دور المستنفدين من أرباب شركات النفط الأمريكية في ربط الدولار بالبترول وذلك تنفيذاً لإستراتيجية نيكسون القاضية إلى فك ارتباط الدولار بالذهب وبرزت هذه الإستراتيجية سنة 1971م وتزامنت مع وجود هنري كيسنجر كمستشار للأمن القومي الأمريكي وكان السيناريو الأمريكي هو رفع أرباح بترول دول أوبك بنسبة 400% وإدارة التدفق المالي من

1- عارف عبد البصير، في البدء كانت أرامكو هكذا استعمرت أمريكا السعودية اقتصادياً.

Midan.eljazeera.net/reality/politics/2017/713.

2- وليام انجدهل، ترجمة: حياة ربيع، خدعة حظر النفط سنة 1973 التحضير المسبق للحظر ثم التبعات

<https://kanaaonline.org/2016/6/1>

أرباح هذه الدول أو ما أطلق عليه كيسنجر إعادة تدوير ضخ البترول دولار وبعد هذه الأزمة ارتفع عدد شركتا النفط الأمريكية في السعودية إلى حوالي 400 شركة وتعتبر شركة إيكسون موبيل أكبر مستثمر أجنبي في السعودية وأكبر مشتري للنفط السعودي وفي هذا الخصوص قال دانيال نيسلون كبير المديرين التنفيذيين لإيكسون موبيل في السعودية: "إيكسون موبيل لها تاريخ رائع في السعودية يعود إلى أكثر من خمسين عاما ونحن فخورون بمشاركتنا في شركة أرامكو وحليفاتها أرامكو السعودية" وأضاف قائلاً: "نحن ملتزمون بالعمل في السعودية على المدى الطويل ونأمل بأكثر من خمسين عاما من الشراكة الناجحة".¹

المطلب الثالث: الرؤية الأمريكية الجديدة للاقتصاد النفطي

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي والتي قد يؤدي حرمانها إلى استخدام القوة العسكرية وعليه تركز اهتمام الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على استهداف المناطق الغنية بالنفط ومع انتخاب جورج بوش الابن أصبحت الرأسمالية النفطية في قلب السلطة الأمريكية وسرعان ما ارتفعت متطلباتها حيث شهد سوق النفط العالمي تغييرا كبيرا وبدأت أسعار النفط في الارتفاع إذ أصبح الفاصل بين شركات النفط الكبرى والشركات المستقلة حديثا يتلاشى تدريجيا نظرا لزيادة الاعتماد على النفط كمصدر أولي للطاقة وارتفاع الطلب الأمريكي على النفط.²

لكن مع طفرة النفط الصخري مؤخرا والتي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية المنتج رقم واحد لهبطه الثروة في العالم متفوقة على السعودية مما ستكون له تبعات على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ومن جهتها تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تحقق أمريكا اكتفاء ذاتيا من الطاقة بحلول عام 2035م خاصة أن طفرة النفط والغاز الصخريين جعلت الخبراء يتساءلون حول ما إذا كانت ما ستؤدي إلى إعادة التفكير في مبدأ كارتر الذي يقضي بتأمين الوصول إلى نفط الخليج العربي ويرى أندرو باسيفيتش ن الولايات المتحدة لديها خيارات أحدها خفض نشاطها في الخليج العربي.³

1- عارف عبد البصير، مرجع سابق.

2- سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط (مجلة العلوم السياسية، العدد 43)، ص ص 4-6.

3- طفرة النفط الصخري بأمريكا 28/6/2015/programmes/eljazeeraWorld2015/6-4
www.eljazeera.net

والنفط الصخري أو ما يطلق عليه النفط الضيق من قبل وكالة الطاقة الدولية وتبلغ قيمة احتياطي الولايات المتحدة منه الممكن استخراجها أكثر من ترليون برميل وهو يساوي أربعة أضعاف احتياطي السعودية من البترول العادي وفي ديسمبر 2012م صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الولايات المتحدة ستخطى السعودية ويرجع البعض أسباب تراجع أسعار النفط منذ 2014م إلى النفط الصخري لكن عددا من المحللين قللوا من تأثير الاكتشافات الأمريكية على الريادة السعودية على أسواق النفط. وبفضل طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة انخفض الاعتماد الأمريكي على النفط السعودي انخفاضاً كبيراً ويدرك السعوديون عواقب تقليل اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد وللحفاظ على حصتهم شن السعوديون هجوماً على منتجي النفط الصخري الأمريكي عبر إغراق السوق وتأمل السعودية أن يدفع ذلك أسعار النفط للتحسن ومن جهة الإضرار بصناعة النفط الصخري الأمريكية التي قد تواجه الإفلاس إذ أن هدف السعودية هو حماية حصتها في السوق النفطية.²

المبحث: الثالث: النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية

تميزت العلاقات الأمريكية بشراكة مميزة عنونها النفط مقابل الأمن إذ كانت اتفاقية كوينسي بين الرئيس الأمريكي روزفلت وعاهل السعودية عبد العزيز آل سعود مقدمة شراكة وتعاون عمره 70 عاماً، وقد لعب العامل النفطي دور المحدد الرئيس لهذه العلاقة رغم ما مرت به من أزمان سياسية وأمنية، إلا أن التحالف بين البلدين ظل قائماً في ظل اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي في مقابل الحماية الأمريكية للمملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: النفط كمحدد في العلاقات الأمريكية السعودية قبل الحظر النفطي 1973م

إن الحاجة الأمريكية المتزايدة للنفط أثناء الحرب العالمية الثانية هي المحرك الأكبر وراء الاهتمام الأمريكي بالسعودية، إذ أدرك صناع القرار الأمريكيون باستحالة استمرار الإنتاج الأمريكي من النفط بالمعدلات نفسها التي دعت إليها ظروف الحرب وخاصة بعد أن أخذت الشركات الأمريكية تضع دراسات عن الثروة النفطية في العالم بما في ذلك السعودية لذلك كان من الطبيعي أن يعلن الرئيس الأمريكي روزفلت في 18 فيفري 1943م: "أن

1 - <https://www.sasapost.com/oil-shale>.

2- www.mirateljazeera.net 01/07/2018

السعودية أصبحت من الآن وصاعدا جزءا من الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" وبالتالي فإن ازدياد الحاجة الأمريكية للنفط دفعها إلى تطوير العلاقة مع السعودية فضلا عن موقع السعودية الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط ومن هنا أدركت الولايات المتحدة أن استقرار السعودية مهم لاستقرار الشرق الأوسط وكانت ضغوط الشركات النفطية الأمريكية هي التي دفعت الرئيس روزفلت لإعلان المساعدات للسعودية وذلك كخطوة أولية لإحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني فضلا عن إدراك الإدارة الأمريكية للأهمية الاقتصادية للدولة السعودية وازدياد المصالح النفطية فيها.¹

ولقد تعمق الدور الأمريكي في السعودية منذ قمة 1945م حيث شعر الأمريكيون منذ الأربعينات بضرورة تطوير العلاقات مع السعودية للاستحواذ على مصادر النفط هناك وحتى أوائل الستينات أبدى الرؤساء الأمريكيون من روزفلت وحتى كينيدي اهتمامهم بالسعودية وذلك من خلال تصريحاتهم التي تعهدوا فيها بالتزامهم بالدفاع عن أمنها واستقلالها لضمان حماية منابع النفط واستمرار تدفقه إلى الغرب. ورغم ذلك لم تكن الولايات المتحدة بحاجة كبيرة للنفط السعودي خلال الخمسينات والستينات إلا أن المصالحة الأمريكية الثابتة في المنطقة المحيطة بالسعودية هي التي عززت التواجد الأمريكي هناك، ففي الخمسينات لم تكن هناك سيطرة مباشرة للعربية السعودية على نفطها إلى بقدر محدود، لاسيما بعد أن يغادر الموانئ السعودية وفد كان ذلك متروكا لشركة أرامكو والتي كان لها كدور كبير في صنع السياسة النفطية،² وقد شكل إعلان أيزنهاور سنة 1957م بداية الشراكة السياسية بين السعودية والولايات المتحدة حيث كانت السياسة الأمريكية في المنطقة تقوم على مبدئين الحرب ضد الشيوعية وتأمين تدفق النفط.³

ولقد تعززت العلاقات الأمريكية السعودية أكثر بعد تولي الملك فيصل السلطة سنة 1964م إذ أصبحت السعودية في عهده أكثر اقترابا من الولايات المتحدة إلا أن ملفات الشرق الأوسط المعقدة كالقضية الفلسطينية ظلت تؤثر على العلاقات بين البلدين حيث أوقفت

1- دانا علي صالح البرزنجي، السياسة الخارجية الأمريكية خيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2009)، ص ص 16-20.
2- وليد حمدي الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965-1991) (دار الحكم، ط1، 1992)، ص ص 96، 97.
3- محمد عبد القادر الجاسم، العلاقات السعودية الأمريكية ما الذي تغير بعد مرور 50 عاما.

السعودية إرساليات النفط إلى أمريكا خلال حرب 1967م والحقيقة أنها كانت خطوة رمزية ذلك أن شركة أرامكو حصلت بعد أيام على تصريح بمواصلة استخراج النفط وتمت تسوية هذا الخلاف السعودي الأمريكي حيث أعلنت السعودية عن استئناف شحن النفط إلى أمريكا في 02 سبتمبر 1967م وردا على ذلك أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 24 أكتوبر 1967م رفع الحظر الجزئي المفروض على بيع الأسلحة للشرق الأوسط بما في ذلك السعودية وازدادت أهمية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد إعلان مبدأ نيكسون سنة 1969م والذي ارتكز على نقطتين أولهما تجنب التدخل المباشر في النزاعات الإقليمية التي تحدث في المنطقة وثانيهما اعتماد على قوى إقليمية محلية لحماية المصالح الأمريكية وذلك بالاعتماد على دول كالسعودية وإيران وقد كان الاستناد الأمريكي على السعودية نظرا لقدرتها المالية والنفطية ومركزها الديني في العالم الإسلامي إضافة إلى تصديها إلى المد الشيوعي وقد عبر جوزيف سيسكو سكرتير الدولة المساعد عن وجهة نظره أمام اللجنة الفرعية المنبثقة عن الكونغرس سنة 1973م قائلا: "نحن نعتقد أن مصلحتنا المشتركة مع السعودية تحتم علينا أن تكون العليا للقوى المعتدلة في هذه المنطقة وبالتالي لم تعد الولايات المتحدة دولة ذات مصالح اقتصادية في السعودية فحسب وإنما أصبحت تتوافر على مصالح سياسية وعسكرية أيضا يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المرحلة توافرت على نفوذ متزايد في السعودية رغم حدوث بعض التوترات العابرة في العلاقة بين البلدين ففي إطار الحرب الباردة شكلت السعودية موضع اهتمام متزايد من قبل الإدارات الأمريكية¹.

ويمكن القول أن الإستراتيجيين الأمريكيين بدؤوا يعيرون اهتماما حقيقيا للسعودية منذ أزمة الطاقة 1973م وبذلك أصبحت الإدارة الأمريكية تنظر إلى السعودية كبلد صديق في الخليج العربي فحسب بل كبلد حيوي للأمن القومي الأمريكي.²

المطلب الثاني: النفط كمحدد في العلاقات الأمريكية السعودية بعد 1973م

شهدت مرحلة السبعينات تطورات في السياسة الخارجية الأمريكية نحو السعودية أبرزها الحظر النفطي الذي فرضته السعودية ودول أوبك أثناء حرب أكتوبر 1973م حيث تم حظر

1- دانا علي صالح البرزنجي، مرجع سابق، ص ص 25-28.

2- وليد حمدي الأعظمي، مرجع سابق، ص 78.

النفط للضغط على الدول الغربية المساندة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إذ أعلن الملك فيصل أنه لا يستطيع الاستمرار في إرسال النفط إلى أمريكا إذا استمرت في دعمها لإسرائيل وقد هدد هذا الإجراء الاقتصاد الأمريكي خاصة بعد إجراء آخر بتخفيض الإنتاج النفطي بنسبة 5% شهريا وهو ما أدى إلى تآزم في العلاقة بين البلدين وصل حد تهديد وزير الدفاع الأمريكي شليسينجر باستخدام القوة إذا ما أصر العرب على إبقاء الحظر على إرساليات النفط وهو ما استدعى ردا من وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني الذي هدد بنسف آبار النفط في حال التدخل الأمريكي وبالرغم من تأثير استخدام سلاح النفط على الولايات المتحدة كان في جوانب عدة مهما، إلا أن ذلك لم يغير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط فلم يتحول الأمريكيان عن تحالفهم مع إسرائيل وبالمقابل فإن السعودية التي أصبحت البلد الأول في الأسواق النفطية كانت لها استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة وكونها تعتمد على الحماية الأمريكية تم التوصل إلى اتفاق بين البلدين بعد إلغاء القرار القاضي بخفض الإنتاج في ديسمبر 1973م وإلغاء حظر تصدير النفط في مارس 1974م.¹

ونظرا لنفطها وثرواتها وحجمها وموقعها الجغرافي فقد أصبحت السعودية معنية بالسياسة الخارجية الأمريكية حيث أن أي تحليل منطقي لأهداف وخيارات الملايات المتحدة في المنطقة يأخذ الدور السعودي بعين الاعتبار لعدة عوامل منها مسألة النفط إذ أن السعودية أكبر منتج للنفط في العالم وتمتلك ما يزيد عن ربع النفط الثابت إلى جانب وجود مصالح اقتصادية أمريكية أخرى في السعودية تتمثل بالعوائد النفطية الضخمة التي تحرص الولايات المتحدة على استرداد بعضها في شكل استثمارات في سندات الحكومة الأمريكية وثانيا الأهمية الجيوسياسية خاصة أن المصالح الأمريكية تجاه العربية السعودية هي جزء من الموقف الإستراتيجي الأمريكي في منطقة الخليج عامة.²

وقد ظهرت لأول مرة في جانفي 1975م مسألة جدية استخدام القوات العسكرية الأمريكية للاستيلاء على حقول النفط السعودية حيث طرح هنري كيسنجر احتمال استخدام القوة العسكرية إذا ما تكرر حظر نفطي آخر وهو ما أدى إلى توتر سعودي أمريكي، إلى أن زيارة كيسنجر إلى الرياض سنة 1975م ولقاءه مع الملك فيصل أدى إلى التوصل إلى

¹ - دانا علي صالح البرزنجي، مرجع سابق، ص ص 29-31.
² - وليد حمدي الأعظمي، مرجع سابق، ص ص 99-101.

تفاهمات بين الطرفين، وقد أعقب هذه الفترة تطورات إقليمية عدة أهمها سقوط نظام الشاه في إيران والغزو السوفياتي لأفغانستان سنة 1979م وهنا اتبع الأمريكيون سياسة التدخل المباشر لحماية مصالحهم في المنطقة وفقا لمبدأ كارتر سنة 1980م حيث ظلت السعودية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة وكذلك الحال بالأخيرة مع الأولى عبر عدة متغيرات خضع لها الطرفان أهمها هيمنة رأس المال الأمريكي على صعيد صناعة استخراج النفط السعودي واعتماد السعودية على السلاح الأمريكي والحاجة للدعم الأمريكي لبقاء النظام الملكي السعودي ذاته فضلا عن ضمان استمرار تزويد الغرب بالنفط والذي يعتبر مستحيلا دون الدور الإيجابي للسعودية الصديقة للولايات المتحدة.¹

وتميزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد الحرب الباردة بعدة متغيرات أبرزها زوال التهديد السوفياتي إلا أن تحديات جديدة على الصعيد الإقليمي برزت منذ الغزو العراقي للكويت سنة 1990م إذ تعزز الوجود الأمريكي على الأراضي السعودية عقب الغزو حيث كانت حماية السعودية مقوما أساسيا من مقومات السياسة الأمنية الأمريكية منذ 1945م خاصة في وجه التهديدات القادمة من إيران والعراق، وكذلك التهديدات الداخلية للنظام الملكي السعودي خاصة من طرف التنظيمات الإسلامية المتشددة.²

ويمكن القول أن الأمريكيين ظلوا يحتفظون بهذه العلاقة الخاصة مع السعودية سنوات طويلة فالسعوديون لا يكتفون ببيع النفط إلى الولايات المتحدة بسعر يقل دولار واحدا عن أي دولة أخرى بل ويحرصون على تسعير نفطهم بالدولار مما يساعد الولايات المتحدة على إبقاء الدولار عملية الاحتياط العالمية الأولى.³

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين عرفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية حدثا بارزا تمثل في هجمات 11 سبتمبر 2001م التي تعد فارقة في التاريخ الأمريكي كونها تعد هجوما على الأراضي الأمريكية حيث كانت لها تداعيات على العلاقات بين البلدين في السنوات التي تلتها إذ شنت الكثير من المؤسسات الإعلامية الأمريكية حملات

1- دانا علي صالح البرزنجي، مرجع سابق، ص 32-39.

2- مايكل كلير، مرجع سابق، ص 84.

3- دانا علي صالح البرزنجي، مرجع سابق، ص 50.

ضد السعودية استهدفت في أغلبها قيم المجتمع السعودي كما برزت ضغوطات من الإدارة الأمريكية على الحكومة السعودية لتغيير مناهج التعليم بدعوى معاداتها للغرب.¹ ورغم أحداث سبتمبر 2001م إلا أن الأهمية الجيوسياسية لدى الولايات المتحدة بقيت على حالها حيث تعتبر السعودية مصدر النفط الأساسي لأمريكا نظرا لأنها تلعب دورا مهما في منظمة أوبك، وبما أن النفط سيبقى المصدر الأول للطاقة في العالم خلال المستقبل المنظور، وبالتالي فإن مخططي السياسة الخارجية الأمريكية لا ينظرون إلى العلاقات الأمريكية مع السعودية على أنها اقتصادية نفطية فقط، بقدر ما هو أداة إستراتيجية لتدعيم المكانة العالمية للولايات المتحدة وتبقى الإستراتيجية الأمريكية مبنية على الاعتماد على السعودية كحليف إستراتيجي في سوق النفط خاصة من ناحية استعماله كأداة سياسية ضد خصوم الولايات المتحدة حيث تم توظيف النفط السعودي للضغط على الاتحاد السوفياتي أثناء غزوه لأفغانستان حيث تم إغراق السوق بالنفط سنة 1986م.

إلا أن التحدي الطي برز في الإستراتيجية النفطية الأمريكية هو ارتفاع أسعار النفط ما زاد في العجز التجاري الأمريكي منذ 2001م،² وهو ما يفسر جانبا من تغير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العربية السعودية وكما يشير أنطوني كوردسمان الخبير الأمريكي البارز في شؤون الخليج ومدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن غلا أن الولايات المتحدة ومعها دول العالم لديها حاجة وحيوية إلى النفط السعودي وبالتالي يجب على المسؤولين الأمريكيين تعزيز ودعم استقرار السعودية.³ كما برزت خطط أمريكية لاستبدال الاعتماد على النفط السعودي بالعراقي إذ قبيل هجمات 11 سبتمبر 2001م تم الإعلان عن خطط لخفض الوجود الأمريكي في السعودية ويرى بعض المحللين أن خفض عدد القوات الأمريكية في السعودية أسهم في اتخاذ قرار بغزو العراق وهم يستشهدون في ذلك بما قاله مساعد وزير الدفاع الأمريكي بول وولفوويتز: "إن إعادة تمركز القوات الأمريكية كان حافزا أساسيا للهجوم على العراق"، كما برزت

1- عثمان الرواف، العلاقات السعودية الأمريكية وتدايعات 11 أيلول، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8449، 2002
<http://archive.aawsat.com>

2- دانا علي صالح البرزنجي، مرجع سابق، ص 63-65.

3- قاسم دحمان، التحولات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 2011-2016 (مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: تحليل السياسة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة عاثور زيان الجلفة 2016-2017)، ص 45.

رؤى لدى المحافظين الجدد في واشنطن تقترح ابتزاز النظام السعودي والضغط عليه عبر تهديده بتشجيع ودعم الأقلية الشيعية في البلاد والتي تتمركز بالمنطقة الشرقية الغنية بالنفط وذلك في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد. إذ أن النفط كان مصلحة إستراتيجية للولايات المتحدة يجب حمايتها بكل الوسائل وتاليا عاملا محوريا في تحديد سياستها الخارجية وقد اكتسب بعدا محوريا في إطار خطة الطاقة الأمريكية لسنة 2004م.²

وكانت الحرب الأمريكية على العراق جزءا من المخطط الأمريكي للتحكم بما يقارب ربع احتياطي النفط العالمي، حيث أن السيطرة على النفط العراقي تمكن الولايات المتحدة من تقليص الاعتماد على النفط السعودي ومن ثمة الحد من تأثير أوبك والتحكم في إمدادات الطاقة.³

ويؤكد الباحثان في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى باتريك كلاوسون وسامون هاندرسون أن النظرة الأمريكية للعالم أصبحت أكثر براغماتية ومادية من ذي قبل مشيرين على أن اضطراب أسعار النفط وبداية ظهور طاقات بديلة كشف عن توجهه جديد في السياسة الخارجية الأمريكية حيث أن اكتشافات النفط الصخر في الولايات المتحدة عززت الآراء القائلة بتراجع أهمية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة مع الدراسات الاقتصادية الأخيرة ومنها دراسة لشركة بريتيش بتروليوم البريطانية أن الولايات المتحدة ستحرر تماما من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط بحلول عام 2030م، في عام 2010م أعلنت الولايات المتحدة بدء تصديرها للنفط الصخري والذي بالرغم من تكلفة استخراجها العالية فإن تكلفة الإنتاج آخذة في الانخفاض هنا يرى خبير الطاقة دانيال يرغن أن اكتفاء الولايات المتحدة من بترول الخليج سيغير من اهتمامها تجاه الشرق الأوسط ودول الخليج.⁴

وبعد سبعة عقود من التحالف بين واشنطن والرياض تعرضت العلاقات بين الطرفين لهزات كبيرة في عهد أوباما فبعد التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران وغضب السعودية إزاء الاتفاق الخديعة الذي تم وراء ظهر حلفاء واشنطن من دول الخليج وتصريحات أوباما عن حلفاء الانتفاع المجاني وصولا إلى تلويح الرياض بسحب صناديقها السيادية من

1- توبي شيللي، ترجمة دينا الملاح (الرياض: دار العبيكان، الطبعة العربية الأولى، 2010)، ص ص 145-148.
2- سمير التنير، أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2010)، ص 122.

3- <https://pulpit.alwattan voice.com> 2018-07-17

4- قاسم دحمان، مرجع سابق، ص ص 66-70.

الولايات المتحدة المقدره بـ 750 مليار دولار، ووفق معهد بروكينغز فإن واشنطن ما عادت بحاجة إلى الطاقة الهيدروكربونية السعودية نظرا لأن استقلال الولايات المتحدة أصبح قاب قوسين أو أدنى ولم يعد الاعتماد على النفط السعودي متحكما بعد أن شهدت واردات الولايات المتحدة من النفط تناقصا بنسبة 50% منذ 12 عاما ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاج النفط الصخري إضافة إلى اقتراب رفع الحظر عن تصدير النفط الأمريكي للخارج بحلول 2018م.¹

ويمكن أن نستنتج أن إدارة أوباما أرادت تقليص الاعتماد على نفط السعودية ورفع العقوبات على إيران بعد توقيع الاتفاق النووي سنة 2015م وبالتالي سيحدث توازن إستراتيجي في المنطقة سواء على الصعيد السياسي أو على صعيد مجال الطاقة إذ اتبعت الولايات المتحدة نهجا براغماتيا يمكنها من استنزاف كل من السعودية وإيران واللعب على وتر العصا والجزرة مع كليهما.

المطلب الثالث: مستقبل السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي و السعودية

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية إمكاناتها العسكرية خلال العقد الأخير لحماية تدفق الواردات النفطية من الخليج والسعودية من الدول المنافسة لها خاصة في ظل اعتمادها على الصادرات النفطية كعامل أساسي لصناعتها مما جعل تأمين الواردات النفطية محورا رئيسيا في السياسة الخارجية الأمريكية بيد أن الاكتشافات الأمريكية الهائلة في مجال النفط الصخري أثار التساؤلات حول مستقبل الدور الأمريكي في منطقة الخليج وذهب عدد من المحللين السياسيين إلى القول أن تراجع دور السياسة الأمريكية في المنطقة في السنوات الأخيرة هو نتيجة لزيادة الإنتاج النفطي الأمريكي.²

وكما نلاحظ لمك تعد دول الخليج كما كانت الخزان العالمي الأول لمنابع الطاقة في العالم، فحسب وكالة النفط العالمية فإن الولايات المتحدة ستصبح المصدر الأول للنفط ومع ذلك حتى ولو خسرت دول الخليج عامة والسعودية خاصة أهميتها الإستراتيجية بسبب النفط فستظل مرتبطة بالولايات المتحدة بروابط أخرى، فلا يمكن التنصل من المعاهدات الدفاعية الموقعة خاصة مع السعودية وصفقات السلاح الأخيرة الموقعة بين الشركات الأمريكية والسعودية مما يصعب على الولايات المتحدة فك ارتباطها مع الرياض.³ والملاحظ هنا أن الولايات المتحدة في عهد إدارة أوباما سعت إلى إقامة نظام أمني أكثر شمولا وشرعية وفعالية في

1- قاسم دحمان، مرجع سابق، ص ص 89،90.

2- إيمان عبد علي مجيد، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية (بحث لنيل شهادة البكالوريوس في القانون، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم القانون، 2014)، ص 24.

3- علاقة الخليج بالولايات المتحدة في عصر ما بعد النفط (المركز الاستشاري الإستراتيجي للدراسات الاقتصادية والمستقبلية، 2018/01/23).

الفصل الثاني

منطقة الخليج حيث أن أوباما حدد في خطاب ألقاء في سبتمبر 2013م أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المصالح الأساسية للولايات المتحدة في منطقة الخليج وهي مواجهة العدوان الخارجي ضد حلفاء الولايات المتحدة وشركائها والحفاظ على حرية تدفق الطاقة وتفكيك الشبكات الإرهابية ومنع تطوير أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ومن شأن وجود أمني يستند إلى قواعد ومعايير للسلوك المقبول تعزيز الاستقرار وضمان المصالح الأمريكية في المنطقة.¹

1- فريدريك ويرلي، ريتشارد سوكولسكي، تصر نظام أمني جديد في الخليج الفارسي (مركز كارنيغي للشرق الاوسط في 2015/11/19)،

قد مرت السياسة الخارجية الأمريكية بمرحلتين أساسيتين مرحلة العزلة وفق مبدأ مونرو 1823م ، واستمرت هذه السياسة حتى الحرب العالمية الثانية وقد لعبت الفواعل الرسمية وغير الرسمية كجماعات الضغط بمختلف أشكالها دورا رئيسيا في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية.

و قد أخذت قضية الطاقة عموما والنفط خصوصا بعدا إستراتيجيا لدى صانع القرار الأمريكي، وذلك لحجم المكانة الدولية التي أخذتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كونها القوة المنتصرة والمشكلة لأنساق النظام الدولي وسبب الاهتمام الأمريكي المتزايد بالنفط هو الدور الرئيس الذي أصبح يمارسه لوبي النفط في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية كونه يضم أهم رؤساء الشركات والمجموعات الاقتصادية الكبرى والذين تقلدوا مناصب مهمة في مراكز صناعة القرار الأمريكي كديك تشيني نائب لرئيس السابق والذي كان مديرا تنفيذيا لشركة هاليبيرتون وقد استغلوا هذه المناصب الحساسة التي تخول لهم توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وقد ساهم أيضا المجمع الصناعي العسكري الأمريكي في رسم هذه السياسة إذ استفاد من الحروب التي شنت لتجريب أحدث الأسلحة الأمريكية في مناطق الصراعات في العالم الثالث وقد تطرقنا لمنطقة الخليج العربي كونها تحتوي على أهم احتياطات النفط العالمي ما يجعلها مجالا حيويا لولايات المتحدة خاصة منذ إعلان كارتر ثم عرجنا إلى علاقة أمريكا بأهم ملكية في الخليج وهي السعودية والتي كتبت أول سطور هذه العلاقة بلقاء روزفلت من عبد العزيز آل سعود أو ما يعرف باتفاقية كوينسي التي أسست للتحالف الأمريكي السعودي حيث لم تقتصر العلاقات على الصعيد الرسمي بل تعدتها إلى القطاع الخاص إذ مثلت شركة أرامكو حجر الزاوية في السياسة النفطية الأمريكية تجاه السعودية لأكثر من 50 عاما. ورغم التوترات التي سادت في فترات ما بدءا من الحظر النفطي 1973م وصولا إلى الخلافات مع إدارة أوباما، وعليه فإن متغير النفط هو الموجه الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية حيث أن العلاقات بين الطرفين بقيت صامدة رغم كل الهزات وخصوصا أحداث 11 سبتمبر 2001م، و التي أدت إلى الفتور في العلاقات بين البلدين إلا أن حجم التعاون الأمريكي مع السعودية لم يتأثر بل ازداد عمقا وهذا يوصلنا إلى أهمية السعودية كشريك في الشرق الأوسط يوازي في أهميته إسرائيل.

قائمة المراجع :

اولا : الكتب

- 1- النعيمي احمد نوري ، عملية صنع القرار ، السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية نموذجا،(عمان ، ط1) 2012 .
- 2- البرزنجي دانا على صالح ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث 11 ايلول سبتمبر (السليمانية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية) 2009 .
- 3- الأعظمي وليد حمدي ، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج في وثائق غير منشورة (1965-1991) . (دار الحكم ، ط1) 1992 .
- 4- الشاهر اسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 ايلول 2001 .
- 5- التتير سمير ، امريكا من الداخل حروب من اجل النفط (بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1) 2010 .
- 6- برجاس حافظ ، الصراع الدولي على النفط العربي (دار بيسان للنشر ، بيروت ، لبنان)2000.
- 7- جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية جامعة تمبل ، الولايات المتحدة الامريكية ،ترجمة محمد بن احمد مفتي ، محمد السيد سليم (الرياض ، المملكة العربية السعودية ، عمادة شؤون المكتبات ، ط1) 1989 .
- 8- صارم سمير ،انه النفط يا (.....) الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق (دمشق :دار الفكر) 2003.
- 9- سليم محمد السيد ،تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (مصر ، دار الامين ، للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2) 2002 .
- 10- شيللي توبي ،النفط والسياسة والفقر والكوكب ترجمة دينا الملاح (دار العبيكان ، ط1)2010
- 11- عبد العاطي عمرو ، امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات) 2014 .
- 12- عبد الوهاب عبد المنعم ،جغرافيا والطاقة ، جامعة الموصل 1981
- 13- ختاوي محمد ، الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية ، (دمشق ، سوريا، دار مؤسسة رسلان) 2010 .

قائمة المصادر و المراجع

- 14- قبيسي هادي ، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين الواقعية والمحافظية الجديدة (الدار العربية للعلوم ، بيروت ط1) 2008 .
- 15- ستيفنس ريتشارد، فريش نورتن ، الفكر السياسي الامريكي (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر) 1991 .
- 16- هيكل محمد حسنين ،الإمبراطورية الامريكية والاغارة على العراق (دار الشروق ،القاهرة ط3) 2004 .
- 17- كلير مايكل ، الحروب على الموارد ، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية ، ترجمة عدنان حسن .
- 18- مرجين حسين سالم ، السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط .
- 19- كشك اشرف محمد ،السياسات الغربية تجاه امن الخليج العربي ، (مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة) 2014 .
- 20- سليم السيد محمد ،تحليل السياسة الخارجية (مكتبة النهضة المصرية ط2) 1998.
- 21- لوفابفر مكسيم ، السياسة الخارجية الامريكية ترجمة حسين حيدر،(دار عويدات للنشر، بيروت لبنان ط1) 2006 .

الموسوعات :

- 1- مروان محمد حاج محمد ، السياسة الخارجية الامريكية ،الموسوعة السياسية .

المذكرات :

- 1- العامري صبيح عبد الله غلام (الهيمنة الامريكية في المنطقة العربية 1945 – 2003 (اطروحة قدمت الى جامعة سانت كليمنتس العالمية وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراة فلسفة في العلوم السياسية ، 2011
- 2- الرحية رائد رفيق البعد النفطي لاستراتيجية الامن القومي الامريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط ، دراسة لدور والمضامين خلال الفترة 1990-2010 ، دراسة اعدت لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2010
- 3- العواد عذراء ردام المرزوك ، دور النفط في صياغة الاستراتيجية الامريكية حيال الخليج العربي، العراق نموذجاً، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الاوسط ، قسم العلوم السياسية –كلية الاداب والعلوم) 2015 .
- 4- العطري ميلود ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية : فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية جامعة باتنة) 2007

- 5- قاسم أمينة ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية اتجاه اران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003-2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات دولية، 2015
- 6- عقابي خميسة ، النفط في العلاقات الامريكية – العربية ، (دراسة حالة الجزائر 1990- 2014) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014-2015
- 7- عادل منصف شريف ،التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية اتجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001 ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص : تحليل السياسة الخارجية جامعة خميس مليانة) 2015
- 8- مجيد ايمان عبد علي، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي في السياسة الخارجية الامريكية (بحث لنيل شهادة البكالوريوس في القانون كلية القانون والعلوم السياسية، قسم القانون) 2014
- 9- دحمان قاسم ، التحولات الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط 2011- 2016 (مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية جامعة الجلفة) 2016 2017
- 10- خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط من الحظر النفطي سنة 1973 حتى حرب الخليج الثانية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، قسم العلوم السياسية)
- 11- بوعزة مروان ، العلاقات السعودية الامريكية بين 2001-2014 مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية) 2014-2015
- 12- حمدوشرياض، تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوربي بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ، (رسالة دكتوراة في العلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة) 2012
- 13- مخلفي امينة ، محاضرات حول الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة) 2013-2014
- الدوريات والمجلات :**
- 1- شاهر اسماعيل الشاهر، البعد النفطي في السياسة الخارجية الامريكية (مجلة نقد وتنوير، مقاربات نقدية في التربية والمجتمع) 2015

قائمة المصادر و المراجع

- 2- علي سليم كاطع، التواجد العسكري الامريكي في الخليج العربي الدوافع الرئيسية (مجلة الدراسات الدولية العدد 45)
 - 3- علي سليم كاطع ، اثر النفط في التوجه الامريكي تجاه الخليج العربي بعد الحرب الباردة ، (مجلة الدراسات الدولية العدد 57)
 - 4- توفيق سعد حقي ، التنافس الدولي وضمان امن النفط (مجلة العلوم السياسية العدد 43)
 - 5- علوي مصطفى ، تحولات امن الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية (مجلة السياسة الدولية ، تحولات استراتيجية)
- مراكز الدراسات والابحاث :**
- 1- السعودي ابو بكر هالة،السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية) 1998
 - 2- علي سليم كاظم ، الادراك الاستراتيجي الامريكي لأمن الطاقة (مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية)2001-2017
 - 3- الكراز محمد سالم ، النفط مرتكز الحروب الامريكية الجديدة في القرن الحادي والعشرين (مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل)2017
 - 4- فريديك ويربي ، رتشارد سوكولسكي ، تصور نظام امني جديد في الخليج الفارسي (مركز كارنيغي للشرق الاوسط)19-2015-11
 - 5- علاقة الخليج بالولايات المتحدة في عصر ما بعد النفط(المركز الاستشاري الاستراتيجي للدراسات الاقتصادية والمستقبلية) 2018-01-23
 - 6- المومني بسمة، العلاقات الامريكية السعودية لا تتوقف عند دونالد ترامب ، (معهد بروكينغز) 2017-05-23
 - 7- العلاقات الامريكية السعودية بعد قانون جاستا ،(مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات) 2016-10-11
 - 8- عبد الله لبنى ، عبد الله محمد يسن ، السياسة الخارجية الامريكية اتجاه العربية السعودية (المركز الديمقراطي العربي) 2015-07-25
 - 9- قبالان مروان العلاقات السعودية الامريكية انفراط عقد التحالف ام اعادة تعريفه،(المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات :سلسلة دراسات ،سياسات عربية العدد 06)جانفي 2014

مواقع الانترنت :

1-علاقة النفط بالسياسة الأمريكية وثيقة، جريدة القبس الإلكتروني

www.washingtoninstitut.org/ar/fikra_forum/view/back-toà-basic-the-us-saudi-relationship-intrumpera

قائمة المصادر و المراجع

- 2- عارف عبد البصير، في البدء كانت أرامكو هكذا استعمرت أمريكا السعودية اقتصاديا.
Midan.eljazeera.net/reality/politics/2017/713.
- 3- وليام انجدهل، ترجمة: حياة ربيع، خدعة حظر النفط سنة 1973 التحضير المسبق للحظر ثم التبعات
<https://kanaaaonline.org/2016/61>
- 4- طفرة النفط الصخري بأمريكا 28/6/2015/programmes/eljazeeraworld2015/6/28
<https://www.sasapost.com/oil-shale> -5
- 6- محمد عبد القادر الجاسم، العلاقات السعودية الأمريكية ما الذي تغير بعد مرور 50 عاما.
www.aljasem.org/research-view-php?id
- 7- <https://pulpit.alwattanvoice.com> 2018-07-17
- 8- عثمان الرواف، العلاقات السعودية الامريكية وتدايعيات 11 أيلول، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8449،
2002
<http://archive.aawsat.com>

الصفحة	العنوان
أ- ح	مقدمة
7-1	مفاهيم الدراسة
	الفصل الأول : متغير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية
10	المبحث الأول : السياسة الخارجية الأمريكية
10	المطلب الأول : تطور السياسة الخارجية
10	أولاً: سياسة العزلة
12	ثانياً: مرحلة الحرب العالميتين
14-13	ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية
15	المطلب الثاني : المقتربات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية
16-15	أولاً: الواقعية الجديدة
17-16	ثانياً : الليبرالية الجديدة
18-17	ثالثاً: البنائية
18	المطلب الثالث: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية
23-18	الفرع الأول : المؤسسات الرسمية
27-23	الفرع الثاني : المؤسسات الغير رسمية
27	المبحث الثاني:الولايات المتحدة و السياسة النفطية العالمية
30-27	المطلب الأول:الولايات المتحدة و أمن الطاقة
33-30	المطلب الثاني: السياسة النفطية الأمريكية
37-33	المطلب الثالث: النفط و الأمن القومي الأمريكي
37	المبحث الثالث: العوامل المساهمة في صنع السياسة الأمريكية تجاه النفط
38-37	المطلب الأول:اللوبي النفطي و صناعة القرار الأمريكي
40-38	المطلب الثاني : الشركات النفطية و دورها في السياسة الأمريكية
41-40	المطلب الثالث: المجمع العسكري الصناعي
	الفصل الثاني: متغير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي دراسة حالة السعودية
44-43	المبحث الأول: أهمية منطقة الخليج العربي في الإستراتيجية الأمريكية
44	المطلب الأول:اهم دوافع التواجد الأمريكي في منطقة الخليج
46-44	أولاً: ضمان مصادر الطاقة (النفط)
51-46	ثانياً :حماية الأنظمة الموالية لها
52	المبحث الثاني : العلاقات الأمريكية السعودية
57-53	المطلب الأول: البعد التاريخي للعلاقات الأمريكية السعودية
59-57	المطلب الثاني : التموضع الأمريكي في السعودية من خلال شركات النفط

61-59	المطلب الثالث: الرؤية الأمريكية الجديدة للإقتصاد النفطي
61	المبحث الثالث: النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية
64-61	المطلب الأول : النفط كمحدد في العلاقات الأمريكية السعودية قبل الحظر النفطي 1973
71-64	المطلب الثاني : النفط كمحدد في العلاقات الأمريكية السعودية بعد 1973
72-71	المطلب الثالث: مستقبل السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي و السعودية .
75-74	خاتمة
78-77	الملخص
82-78	قائمة المصادر و المراجع
	الفهرس

الملخص :

لقد أصبح النفط سلعة مهمة لما يمثله من أهمية بالغة في الإستراتيجية الأمريكية خاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة الأولى والمهيمنة عالميا خاصة لما تمثله من ثقل سياسي وعسكري واقتصادي.

وقد تبنت السياسة الخارجية الأمريكية المقاربة الواقعية البراغماتية في الممارسة السياسية ونتيجة لذلك اهتمت بالسيطرة على أهم موارد ومصادر الطاقة باعتبار أن النفط هو العصب الأساسي للمدنية الغربية،وقد اهتمت النخبة الحاكمة الأمريكية ومن ورائهم جماعات الضغط المتمثلة في كبرى الشركات النفطية الأمريكية على الهيمنة والسيطرة لأهم وأبرز من منابع النفط حول العالم وقد كانت منطقة الشرق الأوسط البئر المهم لاستخراج هذه الطاقة.

وقد كان للأمريكيين تواجدا كثيفا في منطقة الشرق الأوسط منذ أربعينيات القرن الماضي بغرض السيطرة على ثرواته النفطية وكانت منطقة الخليج العربي في صلب الإستراتيجية النفطية الأمريكية إلى حد اعتبار حماية السعودية جزءا هاما من الأمن القومي الأمريكي،وقد اثبت مبدا كارتر على استخدام القوة العسكرية لضمان استمرار تدفق النفط ولعل تلويح الإدارة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية خلال الحظر النفطي 1973 وكذلك قيادة الولايات المتحدة قوات التحالف ضد العراق لأبرز دليل على خاصة بعدان اصبحت لها القدرة على التحكم في هذا المورد غاية وهدف لأيت إدارة أمريكية ومن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية

abstract

Oil has become an important commodity for its importance in US strategy, especially after the Second World War 2, Where the United States became the first and most dominant global force, especially for its political, military and economic weight.

The US State Department has adopted pragmatic pragmatism in political practice, as a result, she concerned about controlling the most important resources and sources of energy, because oil is the main nerve of western civilization, and the US ruling elite has been interested and lobbyists groups behind them, which it represented in major US oil companies for hegemony and control of the most important and prominent sources of oil around the world, and the Middle East was The important well for extracting this energy.

And American have had a heavy presence in the Middle East since the 1940s, To control they oil wealth because the gulf region was in the heart of the US oil strategy, further that extent that protecting Saudi Arabia is an important part of US national security, and Carter's principle has demonstrated the use of military force to ensure the continued flowing of oil, and perhaps the US administration is threatening to use military force during the 1973 oil embargo as well as the leadership the US of coalition forces against Iraq most proof of that, especially after it became the ability to control in this resource is a goal and purpose to any US administration and the priorities of US foreign policy.